جامعة الفراهيدي
كلية الاعلام
قسم الإذاعة والتلفزيون
المرحلة الثالثة

مادة: الصحافة الاستقصائية

د. تغريد فاضل حسين

الفصل الأول والثاني

٢٠٢٢- ٢٠٢٣

مفهوم الصحافة الاستقصائية وماهيتها

تعددت المفاهيم والتعريفات للصحافة الاستقصائية ولكن جلها يتمحور حول فكرة أساسية هي البحث والتنقيب عن المعلومات وتختلف عن التغطية التقليدية ومن أبرز مفاهيم وتعريفات الصحافة الاستقصائية هي:

١.يرى الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان): "أنها سلوك منهجي صرف، يعتمد على البحث والاستقصاء حرصا على الموضوعية والدقة وللتأكد مما هو مخفي انطلاقا من مبدأ الشفافية ومحاربة الفساد، والتزاما بدور الصحافة كمراقب على السلوك الحكومي، كوسيلة لمساءلة المسؤولين على أعمالهم خدمة للمصلحة العامة، ووفقا لمبادئ حق الاطلاع وحرية المعلومات".

٢.وقد عرفتها باحث آ خر: "إن الصحافة الاستقصائية هي الصحافة القائمة على توثيق المعلومات والحقائق بإتباع أسلوب منهجي وموضوعي بهدف كشف المستور وإحداث تغيير للمنفعة العامة".

٣.الصحافة الاستقصائية نوع من أنواع التحقيقيات الصحفية التي يقصد بها التحقيق والاستقصاء والتأكيد من المعلومات التي يتم جمعها قبل نشرها والتي تتناول قضية أو قضايا لا يرغب الاخرون في الاطلاع عليها أو اظهارها إلى الواجهة الإعلامية أو المجتمعية، كما تشمل الصحافة الاستقصائية كشف أمور خفية للجمهور أمور إما اخفاها عمدا شخص ذو منصب في السلطة أو اختفت صدفة خلف ركام فوضوي من الحقائق والظروف التي أصبح من الصعب فهمها.

٤.ويعرف كابلن الصحافة الاستقصائية أنها نهج منظم لحدث، يتطلب الغوص في العمق،

والبحث الفعلي الذي يقوم به الصحفي بنفسه، بالإضافة إلى التغطية الصحفية. يتناول طريقة علمية في البحث، معتمدة على وضع فرضية واختبار مدى صحتها، والتأكد من الحقائق المحاطة بهذه الفرضية، ونبش الأسرار المغمورة، ووضع ركائز العدالة الاجتماعية والمساءلة، بالإضافة إلى الاستخدام المفرط للتسجيلات المعلنة وعادة ما تكون على شكل بيانات.

٥.وتعرف المنظمة الأميركية للصحافة الاستقصائية هذا النوع من الإعلام بأنه تغطية إخبارية في العمق تكشف شيئا ما يريد أحد أن يبقيه سرا أو تؤشر لإخفاقات منهجية وسياسات غير صائبة نتيجة لجهد شخصي بذله صحفي أو صحيفة.

مما سبق من تعريفات يتضح أن الصحافة الاستقصائية: فن يقوم على التحليل والتفسير للقضية أو الفكرة أو الظاهرة المتناولة لمعالجتها والوصول إلى حل يتناسب مع طبيعة الموضوع، أو جمع المعلومات أو البيانات أو الآراء حول قضية أو ظاهرة أو فكرة أو موقف بواسطة الصحف المحقق عن طريق مصادر متعددة لمعرفة الأسباب الكامنة ورائها ونتائجها وسبل معالجتها بشكل مهني وموضوعي وعلمي دقيق.

من خلال النظر للتعريفات السابقة نجد أن هناك شبه اتفاق على عدم وجود تعريف شامل وكامل للصحافة الاستقصائية، وفي الأغلب تركز على أن الصحافة الاستقصائية تقوم على ثلاثة ركائز أساسية على النحو الآتي:

- كشف معلومات وحقائق جديدة
- تحسين حياة الناس وتحقيق المصلحة العامة.
- كشف ما يريد الآخرون إخفائه.

ماهية الصحافة الاستقصائية

تلعب الصحافة دورا مهما في ابراز الحقائق والأخبار بشكل عام، والصحافة الاستقصائية بشكل خاص التي لا تكتفي عند حدود نقل الأخبار وإنما تسعى خلف أسرار وخفايا الأحداث وتحاول كشفها للرأي العام.

فقد لعبت الصحافة الاستقصائية (المنقبون عن الفساد) دورا في كشف ما يعرف بفضيحة "ووترجيت" في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية حيث تابعوا قرائن خلفتها سرقة في مبنى للمكاتب، الى أن أوصلتهم تحرياتهم الي البيت الأبيض، أدت الى استقالة الرئيس الأمريكي، "ريتشارد نيكسون" بعد إدانته هو وكبار معاونيه عام ١٩٧٤.

قوة تأثير الصحافة جعل منها سلطة تمارس دورا رقابيا داخل المجتمعات، لذلك يقع على الصحفي دورا مهما في البحث خلف القضايا والمشكلات والأحداث التي من شأنها مكافحة الفساد داخل المجتمعات، ويحتاج العمل الاستقصائي إلى مجهود أكبر بكثير من الصحافة العادية، لكن الصحفي الاستقصائي يستطيع إنجاز كل خطوة من الخطوات العملية بكفاءة ومتعة يشعر بأن مردود الاستقصاء كبير بالنسبة للجمهور، ولوسيلته الإعلامية، وله.

ولا تنحصر الصحافة الاستقصائية في محور أو محاور الأداء الحكومي فقط، بل تمتد إلى ما يهم الجمهور من قضايا صحية وبيئية وتعليمية، وقضايا حماية المستهلك، وتجار المخدرات وتجار الدعارة ومهربي الأدوية الفاسدة، وقضايا الجرائم الغامضة، وجرائم غسيل الأموال وغسيل السمعة لرجال الأعمال المنحرفين.

نشوء الصحافة الاستقصائية وتطورها

صحافة التقصي أو الاستقصاء أو العمق هي مصطلح عمره يزيد على نصف قرن في دول العالم المتقدم، وتحديدا في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، وهو يعني: (سبر أغوار الظواهر المجتمعية المختلفة سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، ومحاولة الوصول إلى عمقها عن طريق الاستبيان أو دراسة البيانات المتوفرة أو التحقيقات الجنائية أو الحسابية.

وقد ظهرت الصحافة الاستقصائية مع بداية تطور مفهوم ودور الصحافة في المجتمع واتجاهها في الإبراز والتركيز والتحري عن قضايا معينة تحدث في المجتمع، خاصة جوانب الانحراف والفساد ونتيجة لذلك سمي محررو هذا اللون بالمنقبين عن الفساد، وقد أطلق هذا الاسم على مجموعة من الصحفيين الذي قادوا حملات صحفية مهمة ضد الفساد، واعتمد هؤلاء الملقبون بالمنقبين عن الفساد في حركتهم الصحفية على نشر التحقيقات الصحفية الكاشفة المبنية على وثائق رسمية وخاضعة لمراقبة الخبراء.

وبرزت حركة المنقبين عن الفساد كقوة مهمة عام ١٩٠٦، وقد تأسس اتحاد المندوبين والمحررين الاستقصائيين في أمريكا عام ١٩٧٦ كجماعة صحفية لا تهدف إلى الربح، حيث تأسس الاتحاد على يد مجموعة من المحررين الاستقصائيين بهدف تشجيع الصحافة الاستقصائية وتنميتها.

وقد أطلق هذا الاسم على مجموعة الصحفيين الذين قادوا حملات صحيفة مهمة ضد الفساد خاصة عام ١٩٠١، حين أدى التوسع الصناعي السريع بعد الحرب الأهلية إلى الكثير من أنواع الظلم وكانت الاحتكارات موضع قلق عام، ورأى فيها بعض المراقبين تحالفا غير سديد بين التجارة والسياسة.

واعتمد الصحفيين الملقبين بالمنقبين عن الفساد في حركتهم الصحفية على نشر التحقيقات الصحفية الكاشفة المبنية على وثائق رسمية وخاضعة لمراقبة الخبراء، وبرزت حركة المنقبين

عن الفساد كقوة مهمة عام ١٩٠٦، ثم بلغت قمة النجاح عام ١٩١١، ثم تبددت عام ١٩١٢ إذ بدأ الجمهور يبتعد عنها، وكذلك تعرضت الصحف لكثرة الضغوط المالية، مما أدى إلى اختفاء هذا اللون من الصحافة.

وتستخدم الصحافة الاستقصائية الآن بشكل متسع في مجالات كشف الفساد في المجتمع وتقديم الرؤية الاستقصائية الشاملة التي لا تستطيع أن تقدمها وسائل الإعلام الأخرى، وقد صاحب هذا نمو متزايد في توظيف الحاسبات الالكترونية لأغراض تصنيف المعلومات والبيانات الكثيرة التي يحصل المحررون الاستقصائيون عليها، وتحليلها بشكل يساعدهم على الوصول إلى نتائج دقيقة.

وقد أصبحت اليوم المنافسة قوية على الصحافة الاستقصائية، في جميع الصحف الأمريكية الكبرى والصغرى التي يوجد بها أقسام وفرق عمل استقصائي، بل عن بعض الوكالات الصحفية الكبرى مثل وكالة "اسوشيتدبرس" التي استحدثت مؤخرا قسما خاصا بالتحقيقات الاستقصائية.

ويرجع إلى هذا النوع من الصحافة الفضل في العديد من الإصلاحات التي تمت في المجتمع الغربي، حيث مع مطلع السبعينيات من القرن العشرين بدأت الصحف الأمريكية بشكل متزايد في تشجيع المحررين ذوي الخبرة على التحرر من القصص الروتينية حتى يستطيعوا معالجة القضايا والموضوعات ذات المغزى التي تتطلب وقتا أكثر وخبرة، حيث لعب المراسلون أدوارا حاسمة في كشف ما يعرف فيما بعد بأخطر فضيحة في فترة ما بعد الحرب الثانية حيث تابع الصحفيون في واشنطن قرائن خلفتها سرقة في مبنى للمكاتب في "ووترجيت" وواصلوا تحرياتهم إلى أن أوصلتهم تحرياتهم إلى البيت الأبيض، وقد دفعت التقارير الإخبارية الخاصة بالسرقة، الكونجرس الأمريكي إلى بدء تحقيقات أدت في نهاية الأمر إلى استقالة الرئيس الأمريكي "ريتشارد نيكسون "من منصبه بعد إدانته هو وكبار معاوينه عام١٩٧٤، وأشهر المحررين الذين

قاموا بالتغطية الاستقصائية، كلا من بوب وودوارد وكارل برنشتاين بجريدة الـ (واشنطن بوست) وقد انتشرت الصحافة الاستقصائية في الولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة السبعينات من القرن العشرين لأسباب متعددة منها: الدعم المالي الذي حصلت عليه الصحافة في أوائل السبعينات، إذ كان التخطيط لذلك قد بدأ منذ عام ١٩٦٨ بشكل غير منتظم، وأصبح هناك منظمة أو صندوق مستقل هو ، يموله المؤسسات والأفراد، وقد نجح هذا الصندوق في تمويل أكثر من ٦٠ مشروع تغطية استقصائية خلال الفترة من سبتمبر عام ١٩٧١ وحتى سبتمبر ١٩٧٣، كشفت عن أوجه نشاط قابلة للمناقشة تتصل بالأوضاع المريبة في النشاط الاقتصادي والحياة السياسية، وعن فساد الحكومة.

وفي عام ١٩٧٦ تأسس اتحاد المندوبين والمحررين الاستقصائيين كجماعة صحفية لا تهدف إلى الربح، وذلك على يد مجموعة من المحررين الاستقصائيين بهدف تشجيع الصحافة الاستقصائية وتنميتها, وخطط لتطوير مركز للموارد يضع خدمات ونشرة إخبارية عن الموضوعات الاستقصائية إلى جانب دليل للخبراء وبعض الخدمات الأخرى, ومع نهاية عام ١٩٧٦ شكلت الجماعة فريق عمل صحفي لإجراء تغطية استقصائية عن الجرائم التي أدت إلى اغتيال محرر جريدة كان يقوم باستقصاء نشاط الجريمة المنظمة في ولايته، أريزونا، حيث وضعت قنبلة في سيارته، ومنذ ذلك الوقت يتعرض الصحفيون المنقبون عن الفساد للخطر من أجل تعزيز الشفافية والحكم المسئول والتصرف المشترك والحد من الفساد، وقد اغتيل ثمانية وستون صحفيا عام ٢٠٠١ ويرجع سبب اغتيال خمسة عشر صحفيا منهم إلى أعمال استقصاء عن قضايا الفساد وهذا رقم ينذر بالخطر.

وقد ساعد الصحافة الاستقصائية على ذلك انتشار استخدام المؤسسات الحكومية والمؤسسات الخاصة للحاسبات الإلكترونية في تخزين المعلومات وتصنيفها واسترجاعها مما أتاح إمكانية الحصول عليها بنفقات قليلة أو بدون نفقات على الإطلاق.إذ ليس هناك أية حدود زمنية

ومكانية للاستقصاء لاسيما، إذا كان مهنيا وقانونيا ويصب في خدمة الصالح العام ولا يقوم على نوايا مبيتة وعواطف شخصية، فعلى صعيد الزمن يمكن استقصاء الماضي والحاضر وآفاق المستقبل، فالحادث الذي راحت ضحيته الأميرة ديانا في باريس عام ١٩٩٧، ما زال ينقب فيه صحفيون استقصائيون من مختلف دول العالم.

ويمكن للصحفي المستقصي استخدام كل الطرق المشروعة والأساليب التقنية الحديثة لكشف الستار عن الجرائم المختلفة، لا سيما وأن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) تقدم خدمات فائقة في هذا المجال، يضاف لها ما تقدمه الوسائل التقنية الحديثة كالبريد الالكتروني والكاميرات الرقمية وآلات التسجيل والاتصال الحديث.

أوجه التشابه والاختلاف بين التحقيقات الاعتيادية والتحقيقات الاستقصائية

هناك عدة أوجه للشبه والاختلاف بين الصحافة التقليدية ونظيرتها الاستقصائية من حيث كيفية التعامل مع المعلومة، حيث إن الأولى تقوم بجمع المعلومات وفق إيقاع زمني ثابت كأن يكون يوميا أو أسبوعيا تكتمل قصتها بحد أدنى من المعلومات المقتضبة ويحل فيها المصدر محل الوثيقة، أما في الصحافة الاستقصائية فلابد من التأكد من ترابط المعلومات واكتمالها واستمرار البحث وتثبيته بحد أقصى من المعلومات المطولة المدعومة بالوثائق.

أما من حيث العلاقة بالمصدر فان الثقة بالمصدر في الصحافة التقليدية مفترضة ومعلومات مصادرها الرسمية المعرفة مجانية ترويجية، يتوجب على الصحفي قبولها، على عكس الصحافة الاستقصائية التي لا يمكنها افتراض الثقة بالمصدر بل إن الصحفي يتحدى الرواية الرسمية أو ينفيها بناء على مصادر أخرى مستقلة يتصرف بها لأنها أوفر وأكثر وفي الغالب لا يعرف بالمصادر التي زودته بالمعلومات.

أما من حيث النتائج فان تحقيقات الصحافة التقليدية الغرض منها فقط أخبار الجمهور بشكل لا يتطلب الانخراط والحماس الشخصي، ويسعى فيه الصحفي أن يكون موضوعيا دون التحيز

لأي طرف في القصة التي ليس لها نهاية لان الأخبار مستمرة وقد تكون خاطئة لكنها غير مهمة، بينما في الصحافة الاستقصائية فان القبول بالعالم كما هو أمر مرفوض لان الهدف من القصة هو اختراق وضع معين وتعريته من اجل إصلاح الخطأ وهذا يتطلب انخراطا وحماسيا شخصيا يسعى فيه الصحفي للعدالة والدقة في نقل الحقائق يتوخى فيها الدرامية المؤثرة، بيد أن الأخطاء فيها سواء كانت رسمية أم لا، يمكن أن تحطم مصداقية الإعلامي.

جدول يبين الفروقات بين الصحافة التقليدية والصحافة الاستقصائية

	الصحافة التقليدية	**الصحافة الاستقصائية**
١-البحث والتنقيب	فوري وسريع وسطحي	معمق، وقت وجهد وتكلفة أكبر
٢-النشر	فوري	متأني
٣-القالب التحريري	قالب إخباري (هرمي)	أشكال أخرى متسلسلة سردية منطقية إقناعية
٤- المعلومات	تبحث عن المعلومة لنشرها	تبحث عما وراء المعلومة، وكشف مسبباتها
٥- الاهتمامات	أخبار عادية آنية سياسية واقتصادية وفنية وعلمية وغيرها	مواضيع ذات أهمية أكبر تهم قاعدة شعبية أوسع كالفساد والرشاوي والتجاوزات والقصور
٦- موضوعاتها	تعطي معلومات حول القضايا المثارة	تختلق المواضيع وتبحث فيها، وتنشرها لتصبح قضايا مثارة

أهمية الصحافة الاستقصائية

تنبع أهمية الصحافة الاستقصائية من الوظيفة التي تؤديها، فهي تعد:

١ – جزء من العمل الرقابي التخصصي، الذي ممكن أن يصنع رأي عام بين الجمهور خاصة إذا تبنت نتائجه بعض الجهات السياسية ووسائل الإعلام.

٢ – كاشفة لجرائم وفضائح وفساد الساسة والمسؤولين، ويقال في الغرب: (أن للصحافة الاستقصائية قدرة لا تضاهى على ربط مسؤولين بجرائم معينة).

٣ – أداة للوصول للحقيقة (من مصدرها الأصيل)، والوقوف على صدقها من كذبها، تضخيمها من تحجيمها، أداة تعمق فهم الحدث.

٤ – بوابة مهمة لشروع أجهزة الدولة في فتح التحقيقات في جرائم المال والإدارة.

٥ – تشكل مركز معلومات المؤسسة، وقاعدة بياناتها.

٦ – تمثل صحافة العمق، وهو مستقبل الصحافة الحية الناجحة المؤثرة مستقبلا.

وظائف التحقيقات الاستقصائية، لماذا تحتاج المجتمعات الصحافة الاستقصائية

١.وظيفة المراقبة:

وتعد هذه الوظيفة امتدادا لمفهوم السلطة الرابعة، أي أن الصحافة تسعى لأن تكون رقيبا على كل ما يدور في المجتمع من مدخلات ومخرجات، بما في ذلك مراقبة المؤسسات الاجتماعية والسياسية النافذة في المجتمع، وهنا يوصف دور الصحافة بأنه مثل دور الحارس اليقظ الذي يعمل كحارس ورقيب ضد إساءات استخدام السلطة الرسمية، وكمراقب لمصالح المجتمع من الفساد والانحراف، فالصحافة تعمل كرقيب للسلطة من خلال مراقبة المؤسسات وحمايته والقضايا والأحداث والآراء، وتسليط الضوء على بعضها، وتقويم أداء الحكومة، وترويج مبدأ الحق في المعرفة، وحماية المجتمع من تسلط النظام السياسي، وهذا الدور الواقي يتم بشكل

أفضل بواسطة صحافة مستقلة تحكمها اهتماماتها ومعاييرها الخاصة.

٢.وظيفة الحراسة:

وتعني هذه الوظيفة أن الصحافة تقوم بحراسة فقط للمؤسسات النافذة في المجتمع، وتكون أشد الحرص على متابعة العناصر الطفيلية التي تدخل إلى المجتمع وتعكر صفوه ونقاء العلاقة القائمة.

٣.وظيفة المرشد:

وتعني هذه الوظيفة أن الصحافة تقوم بدور المرشد أو الدليل الذي يمد المواطنين بمجموعة من المعلومات عن السياسات، وصانعي السياسة، والتي يحتاجونها لصنع القرارات، ولتقييم قادتهم.

٤.وظيفة الأليف

أو الناقل وتعني هذه الوظيفة أن الصحافة ترتمي في حضن المؤسسات الاجتماعية والسياسية دون أن تكون أداة مستقلة، ودون إبداء أي مساءلة للسلطة، ودون الالتفات إلى الآراء والاتجاهات الأخرى في المجتمع، خاصة التي لا تتفق مع مصالح المؤسسات النافذة في المجتمع، فهي تكون بمثابة أداة ناقلة لما يريد النظام السياسي أن تعرفه الجماهير، وبالطريقة التي يريدونها بدون توجيه أية انتقادات للمؤسسات القائمة.

٥.وظيفة القائد:

وتعني هذه الوظيفة أن الصحافة تقوم بدور وضع الأجندة للقضايا المطروحة على الساحة

السياسية، حيث تعمل الصحافة كمصفاة لهذه الحلول وترتيبها حسب الأولويات والأهمية قبل تقديمها للجمهور، كما تحث السياسيين على متابعة هذه القضايا نظرا لأهميتها في سياق الشأن العام، وبذلك تلعب دور القائد في الطريقة المحددة لإعطاء تغطية أكبر لأحد القضايا أكثر من الأنواع الأخرى.

لماذا تحتاج المجتمعات الصحافة الاستقصائية؟

تستخدم الصحافة الاستقصائية الآن بشكل متسع في مجالات كشف الفساد في المجتمعات وتقديم الرؤية الاستقصائية الشاملة التي لا تستطيع أن تقدمها وسائل الإعلام الأخرى، وقد صاحب هذا نموا متزايدا في توظيف الحاسبات الإلكترونية لأغراض تصنيف المعلومات والبيانات الكثيرة التي يحصل المحررون الاستقصائيون عليها، وتحليلها بشكل يساعدهم على الوصول إلى خلاصات كمية دقيقة وقد ساعد على ذلك انتشار استخدام المؤسسات الحكومية والمؤسسات الخاصة للحاسبات الإلكترونية في تخزين المعلومات وتصنيفها واسترجاعها مما أتاح إمكانية الحصول عليها بنفقات قليلة أو بدون نفقات على الإطلاق.

إذ يجب علينا عدم الاستهانة بما تحققه الصحافة الاستقصائية للمجتمع من فوائد عظيمة، فتعريف الصحافة الاستقصائية يجب أن يخرج من النظرة التقليدية للصحافة بالنشر الفوري، بل تعتمد الصحافة الاستقصائية على أن يكون الصحفي رقيب في المجتمع، يشم الأخطاء ويوجه الاتهامات ويبحث ويطالب بالتغيير والإصلاح ولا يأتي هذا الأمر إلا في وجود صحافة حرة، وتنبع أهمية الصحافة الاستقصائية في المجتمع من الأدوار التي تقوم الصحافة الاستقصائية بأدائها، والمتمثلة فيما يأتي:

-المطالبة بالتغييرات السياسية والإصلاح السياسي.

-تشجيع الشفافية والمساءلة القانونية في الوظيفة العمومية.

-زيادة مصداقية وسائل الإعلام لدى المجتمع لعرضها الظلم الواقع على المجتمع.

-تعزز من دور وسائل الإعلام كوكيل عن المجتمع.

-يزيد المنافسة بين وسائل الإعلام.

–يحقق زيادة في المبيعات لوسائل الإعلام التي تنتهج هذا النهج ويدر أرباح مالية كبيرة نتيجة إقبال المعلنين.

–توسيع نطاق حرية الصحافة باستكشاف مختلف المناطق والبحث عن الحقائق فيها.

–تحسين مهارات الصحفيين وصقل مواهبهم وزيادة ثقة الجمهور بوسائل الإعلام. -

–تعزيز التنمية الاقتصادية في المجتمع عن طريق الرقابة على الأموال العامة وملاحقة القائمين على السلطة وتحقيق الاستغلال الأمثل لموارد البلاد.

وتوفر الصحافة الاستقصائية للجمهور ما خفي عنه من أسرار تعمدت بعض الجهات إخفائها، وتعتمد الصحافة الاستقصائية على دورها في اسقاط الفاسدين من رؤوس السلطة، وعادة ما تتخذ الصحافة الاستقصائية مواضيع ذات أهمية كبيرة وعلى مستوى عالي، والهدف الأساسي للصحافة الاستقصائية هو الكشف عن المعلومات التي تهم المصلحة العامة.

ما الذي تراقبه الصحافة الاستقصائية، انموذج عالمي لصحافة تعقب الفساد وكشفه

تعمل الصحافة الاستقصائية في الرقابة على أداء المؤسسات المختلفة ومنظومتها القانونية وكشف السلوكيات والممارسات الخاطئة، وتسهم الصحافة الاستقصائية في اختبار فعالية هذا النسق والتحقق من إجرائية آلياته وقواعده وتأثيرها في ديناميات العمل العام، وهنا يصبح العمل الاستقصائي معنيا أساسا بمقارنة الرؤية المؤطرة لنشاط أو سياسة المؤسسة أو المنظمة أو حتى نظام الحكم مع أولويات برنامج العمل وأهدافه، ثم التحقق من جاهزية المؤسسات ومدى امتلاكها للإمكانيات ونجاعة الوسائل لتنزيل رؤيتها وبرنامجها ثم قانونية الآليات المستخدمة، وهو ما يعني عمليا الرقابة على أدائها ومخرجات عملها. وتمثل دينامية العمل الاستقصائي في اختبار النسق المؤسسي (لمنظمة أو هيئة أو نظام...) والتحري في الأداء وعلاقته بالرؤى والبرنامج والوسائل، وهو ما يتيح الكشف عن الاختلالات والتناقضات الموجودة بين الرؤى والبرامج والمخرجات في نشاط الأفراد والمؤسسات.

وهذه تعد أهم المساهمات التي تقدمها الصحافة الاستقصائية عبر دورها الرقابي بضوابطه المعيارية على أداء المؤسسات والمنظمات والهيئات والفاعلين في مواقعهم المختلفة، وهو الدور الذي يكتسب قوته وفاعليته من المعرفة الحفرية العميقة التي ينتجها نموذج العمل الاستقصائي من خلال التحقيق والتحري والبحث بقواعده العلمية والمهنية لإطلاع الرأي العام على الحقائق والمعلومات التي تسعى جهات بعينها إلى التستر عليها وإخفائها.

انموذج عالمي لصحافة تعقب الفساد وكشفه

التحقيق الاستقصائي الذي أطاح ١١١ برلمانيا في مجلس العموم البريطاني وستة وزراء، ورئيس مجلس العموم البريطاني، في أول استقالة من نوعها منذ ٣٠٠ سنة، وذلك بعد كشف الصحافية هيذر بروك فضيحة نفقات البرلمانيين البريطانيين الذين استقطعوا من الخزينة العامة مصاريف تصليح مواسير مياه ومصابيح كهربائية وقص عشب الحدائق وتكلفة نقل عادية، فضلا عن شراء منازل بديلة وبيعها بعد ارتفاع أسعارها. واستطاعت الصحافية البريطانية من خلال هذا التحقيق، إجبار البرلمانيين البريطانيين للمرة الأولى منذ عام ١٦٩٥ على كشف كل نفقاتهم الشخصية الممولة من المال العام، ما تسبب في تراجع شعبية حزب العمال في الانتخابات الأخيرة إلى أسوأ نتائجها منذ عام ١٩٤٣.

المهارات التي يجب على الصحفي الاستقصائي إتقانها:

•التسجيل، والاختزال والتسجيل الصوتي.

•تخزين وتسجيل التفاصيل ذات الصلة وحفظ هذه السجلات في مكان آمن.

•الدقة.

•القدرة على تحديد النقاط الرئيسة في القصة.

•التفكير الناقد.

•قاعدة واسعة من المصادر.

•يمتلك عقل متشكك وقادر على استنباط المعلومات.

•استخدام الوسائل التكنولوجية في استخراج المعلومات من شبكة الانترنت.

•معرفة القوانين التي تحكم عمله وخاصة قانون التشهير والقانون الخاص.

• الحس الصحفي الذي يستطيع معرفة أماكن تواجد المصادر والوثائق.

•اتقان المحاسبة ومهارات الطب الشرعي.

من أين تأتي الأفكار لقصص الصحفي الاستقصائي

١- الاعتماد على التجربة الخاصة للصحفي، أي على تجارب سابقة له في العمل على بعض المواضيع، يمكن أن يعود إليها لإخراج أفكار استقصائية.

٢- تجربة الأصدقاء الذين يعملون في بعض الوظائف التي تتيح إمكانية البحث، مثلا رجل شرطة.

٣- المعتقدات الشائعة وشكوك المواطنين في بعض الظواهر.

٤- الجرائد والصحف والمجلات والانترنيت.

٥- تتبع جوانب من قصص لم تظهر بالشكل الكافي والوافي للمتابع.

٦- التحقق من المعلومات العامة التي تنشر والتشكيك بطروحاتها وطرح الأسئلة حولها، إذ يمكن لخبر بسيط يظهر في جريدة أن يتحول إلى مشروع تحقيق بالنسبة للصحفي.

صناعة الفرضية في الصحافة الاستقصائية، كيفية صياغة الفرضية

استخدام الفرضيات جوهر الأسلوب الاستقصائي حيث تطرح أسئلة محددة يجب الإجابة عنها من خلال تقطيعها إلى محاور أو أجزاء ثم التثبت من كل واحد من تلك الادعاءات على حدة وطرح الفرضية يحقق المزايا التالية:

أ- يمنحنا شيئا لنتحقق منه بدلا من محاولة كشف سر ما.

ب-تزيد الفرص في اكتشاف الأسرار.

ج- تجعل ادارة مشروع الاستقصاء أكثر سهولة.

د- أدوات يسهل استخدامها بكثرة.

و- تضمن كتابة قصة وليس فقط كمية من المعلومات.

المفاتيح الأربعة لتفعيل الفرضيات:

- كن خلاقا- الاستقصاء هو محاولة لكشف شيء غير معروف إلى الان وفيه الصحفي لا يغطي أخبارا فحسب بل يصنعها ايضا ولذا فهو يقوم بقفزة إلى مستقبل غامض، مما يتطلب محاولة تخيل القصة وهذا عمل إبداعي بحد ذاته.

- كن محددا للغاية- فكلما كنت أكثر دقة في تحديد حقيقة مفترضة، كلما كان أسهل لك التحقق منها.

- استخدم خبرتك- فالخبرة يمكن أن تكون من عوامل سرعة الانتهاء من الفرضية.

- كن موضوعيا-وتعني الموضوعية ثلاثة أشياء، قبول واقع الحقائق التي يمكن أن نثبتها، وقبول الخطأ، الاستعداد لطرح فرضية جديدة.

ويتطلب أسلوب الفرضيات لعمل مشروع استقصائي الأمور الأتية:

- التسليم
- معالم زمنية مرتبطة بالعملية
- التكلفة والمردود

– التأييد من خلال طرح أسئلة حول من ستهمه هذه القصة، كيف يمكن زيادة وعي الجمهور بالقصة، هل سيشمل ذلك تكاليف إضافية، ماهي الفوائد التي ستجنيها أنت أو مؤسستك الصحفية من هذا الاستقصاء؟

كيفية صياغة الفرضية؟

بعد أن نكتشف موضوعا علينا أن نطرح فرضيات حوله وتطرح الفرضيات أسئلة محددة يجب الإجابة عنها إن كنا نريد أن نعرف إذا كانت معقولة أم لا. ويحدث هذا خلال عملية نقطع فيها الفرضية إلى أجزاء أو محاور لنجيب على الادعاءات المحددة المتعلقة بهذا المحور والتي تحتاج أن نجيب عليها لنؤكدها أو ننفيها. بعد ذلك، نستطيع التثبت من كل واحد من تلك الادعاءات على حدة.

التخطيط للتحقيق الاستقصائي

يعد التخطيط مرحلة مهمة من مراحل الإعداد للتغطية الصحفية الاستقصائية، فعلى سبيل المثال يمر التحقيق الصحفي الذي يأتي في مقدمة الأشكال الصحفية الاستقصائية بعدة مراحل تعكس أهمية التخطيط في إعداد الأشكال الصحفية الاستقصائية، ويمر التخطيط بعدة مراحل هي:

١.**اختيار الفكرة:** يتم اختيار فكرة المادة الصحفية الاستقصائية عن طريق وضع تخطيط يقوم به المحرر الواحد أو مجموعة المحررين من أعمال تتضمن الوصول إلى تغطية جميع جوانب المادة الصحفية الاستقصائية بوضوح.

٢.**توقيت النشر:** يعد عاملا مهما في اختيار فكرة المادة الصحفية الاستقصائية، حتى يجذب انتباه القراء، ويمكن تناوله من زاوية أخرى حيث يتفق كل محرر في حال اشتراك أكثر من محرر في إجراء المادة الصحفية الاستقصائية على تنفيذ ما عهد إليه من جانب من جوانبها باتباع الأسلوب العلمي في وقت محدد.

٣.الدراسة الاستطلاعية: تجري بغرض فهم الموضوع، ومعرفة جذوره التاريخية بالعودة إلى المصادر التي تتوزع بين المصادر الحية وغير الحية.

٤.دراسة المصادر: تتنوع بين المصادر الحية والمصادر غير الحية، وتساعد هذه المصادر في الإدلاء بمعلومات أو آراء حول الموضوع من حيث مدى دقتها وموضوعها، ومدى تخصصها، ويمكن للمحرر الصحفي أن يحصل على المعلومات الوثائقية من جهتين، هما: أرشيف المعلومات الصحفية، والمكتبة التي تضم الكتب والمؤلفات التي وضعت في الموضوع أو حوله.

ويتضح مما سبق أن نجاح المحرر الصحفي في الإعداد للمادة الصحفية الاستقصائية يقوم على التخطيط الذي يعتمد بشكل أساسي على الأسلوب المنهجي في التحقيق، وبحث وتغطية لسلسة نموذجا متعمقان على المدى الطويل، وتصميم ومثابرة للبحث عن المعلومات التي تمثل بها، وأنه يمكنه الاستفادة من خطوات الإعداد للبحث العلمي في ينوى القيام التي التحريات هذه الخطة من حيث القيام بالدراسة الاستكشافية حول فكرة المادة الصحفية الاستقصائية للوصول إلى فهم أكثر عمقا للموضوع، ثم تحديد المصادر التي يمكن الرجوع إليها.

المصادر الرئيسة والثانوية في التحقيق الاستقصائي

المصادر الرئيسة: وتشمل مجموعة واسعة من المصادر المعنية بالقصة بمن فيهم أبطال القصة الفعليون، الضحايا او المشاركين في الاحداث، المصادر الحكومية او المؤسسات العامة او الخاصة المعنية بالقضية، الوثائق المباشرة المرتبطة بالأحداث، سجلات المحاكم او المستشفيات، شهود العيان او المتضررون من موضوع التحقيق، المسؤولون الحكوميون الذين يتعلق عملهم بقصة التحقيق.

مثلا: السجين الذي يحصل على حبوب مخدرة عن طريق احد حراس السجن، هو مصدر رئيس عن قصة تتحرى تهريب الحبوب المخدرة الى داخل السجون وبيعها على السجناء، لكن

السجين نفسه لن يكون مصدرا رئيسا في تحقيق يتحرى وجود فساد إداري في تعيين أو نقل الحراس بين السجون.

مثال آخر: عامل التعبئة في مصنع للمشروبات الغازية المغشوشة، سيكون مصدرا رئيسا مهما في تعقب ظاهرة الغش الصناعي وتقليد ماركات المشروبات الغازية لكنه قد لا يكون مطلعا على حجم هذه التجارة في البلاد ولا مقدار ما يرصد لها من أموال أو الأرباح التي يحققها هذا النوع من التجارة.

المصادر الرئيسة، في حال تحققت من أنها مصادر حقيقية يؤهلها موقعها الاطلاع على المعلومات، فستكون هي الأكثر قيمة في عملية انجاز التحقيق وتوثيق الحقائق، لأنها توفر أدلة مباشرة عن هذه الحقائق.

المصادر الثانوية: وتشمل كل ما كتب عن القصة من قبل متخصصين أو صحفيين آخرين في الصحف والمجلات والإذاعة والتلفزيون، أو أطرافا لم يكونوا جزءا من الحدث لكنهم اطلعوا على تفاصيل متعلقة به، وقد تشمل المصادر الثانوية كتبا منشورة أو بيانات حكومية أو إحصاءات دولية أو سجلات للشرطة أو المحاكم، فكل ما يعطي معلومات إضافية مهمة عن قصة التحقيق هو من المصادر الثانوية التي لا يمكن الاستغناء عنها إذا ما أردنا معرفة الصورة الكاملة للتحقيق. ومع الأهمية البالغة التي تحظى بها المصادر الثانوية لاستكمال معلومات التحقيق، لا ينبغي للصحفي الاستقصائي مطلقا أن يستند اليها ما لم يكن قد اخضعها لعملية تحقق دقيقة، فأحيانا، قد تحتوي البحوث والتقارير والبيانات المنشورة معلومات خاطئة، وقد تنشر صحف كبرى رصينة معلومات مضللة من دون ان تتحقق من صدقيتها.

الذهاب أبعد من الأسئلة للمقابلة في التحقيقات الاستقصائية

المقابلة الصحفية هي واحدة من الأدوات الرئيسة للبحث عن الحقائق وتوثيقها، فالمقابلة الصحفية هي طريقنا للحصول على المعلومات من مصادرها الرئيسة، والتوسع في المعلومات عن طريق مصادر آخرى بهدف توضيح الحقائق ورؤية الأشياء من زوايا مختلفة.

نستخدم المقابلة في التحقيق الاستقصائي لنعرف، من الذي قام بفعل الأشياء، وكيف فعله؟ ولماذا؟ ومتى؟ وأين؟ ومن شارك في هذا الفعل؟ ومن هم الضحايا؟ ولماذا هم ضحايا؟ في تغطية قضايا الفساد والفقر والانتهاكات الاجتماعية والبيئية والصحية، المقابلة هي الطريقة التي نسمع من خلالها أصوات الناس الأكثر تضررا من هذه القضايا، وأيضا، اراء الخبراء وتصريحات المسؤولين والمعنيين بالموضوع.

ويعتقد العديد من الصحفيين أن اجراء المقابلات وتسجيل تصريحات المصادر، هو الجزء الاسهل من الموضوع الاستقصائي، وأن نجاح المقابلات يعتمد على عملية طرح الأسئلة وتلقي المعلومات من المصادر بشكل حرفي.

وقد يكون هذا ممكنا جزئيا في حال الحديث مع قيادي في كتلة سياسية لمعرفة رأي الكتلة في تأخير إقرار الموازنة مثلا، أو تداعيات زيارة رئيس أجنبي للبلاد، أو الترفع عن حضور جدول اعمال مجلس النواب للشهر المقبل في حال كان اللقاء مع مقرر البرلمان، لكن في الصحافة الاستقصائية الأمر يختلف بشكل جذري، فنحن نلتقي بمصادر غالبا ما تريد ان تخفي دورها في القصة، أو تحاول ان ترسم صورة أكثر مأساوية لها.

كتابة التحقيقات الاستقصائية

كتابة التحقيق الاستقصائي: هي عملية مطولة ودقيقة، يتعامل فيها الصحفي مع مجموعة كبيرة من الحقائق والقصص والخلفيات والأرقام والآراء، والسرد في القصة الاستقصائية يحتاج

الى أن يكون غاية في التماسك والدقة، وأيضا، مشوقا وجذابا لضمان استمرار القارئ في تتبع احداث القصة حتى النهاية.

والتحقيق الاستقصائي المعمق، يتكون من مجموعة من الأقسام التي تشكل هيكل التحقيق، بدءا من العنوان، الى المقدمة، الى متن النص، وانتهاء بالاستنتاجات التي تترشح عن التحقيق، والخاتمة، وكل جزء من هذه الأجزاء له موصفاته وخصائصه التي تؤدي دورها في إعطاء التحقيق قوته وتأثيره لدى المتلقي.

تعقب المال في الصحافة الاستقصائية

كانت النصيحة الأبرز التي أعطاها المصدر الخفي لفضيحة ووتر غيت والمسمى (ديب ثروت) هي العبارة التي تحولت منذ ذلك الوقت الى تخصص دقيق في الصحافة الاستقصائية، ومفادها اتبع المال.

فالذين يخرقون القوانين والقواعد الأخلاقية أو يقصرون في القيام بواجباتهم، لا يفعلون ذلك في الغالب لمجرد الحصول على المتعة او قضاء الوقت، بل لأنهم يتوقعون الحصول على أرباح أو مكاسب مما يقومون به من مخالفات.

الأموال والامتيازات والوظائف الحكومية مرتفعة الدخل، هي من المحفزات الشائعة لتشجيع المخطئين على ارتكاب الفساد والمخالفات والانتهاكات، والذين يقومون بالأفعال الخاطئة يسعون دائما الى ان يحصلوا على كل هذه الفوائد والارباح، ثم يفلتون من العقاب، وفي أحيان كثيرة، للأسف، ينجحون في ذلك، فهم بارعون في الحفاظ على اسرارهم واخطائهم بعيدا عن أعين القضاء والجمهور.

وهذا ما تحاول الصحافة الاستقصائية أن تفعله، أن تكشف الأخطاء وتعرض المسؤولين عنها للمساءلة كي يتوقفوا عن تقويض المجتمع مع مرور الوقت.

توظيف الانترنيت في الصحافة الاستقصائية

خلال العقود الماضية، كانت صورة الصحفيين الاستقصائيين تتمثل بهيئة اشخاص يلتقون بمصادر مجهولة في الفنادق او الغرف المظلمة او محطات قطار نائية يسجلون ملاحظاتهم على قصاصات من الورق، محاولين نبش المعلومات عن صفات فاسدة أو نشاطات عصابات الجريمة المنظمة.

آنذاك كما يقول الصحفي بوب غرين الحائز على جائزة بوليتز، كان الصحفيون الاستقصائيون يتلقون مع السياسيين ورجال العصابات واللصوص من أجل الحصول على قصص مثيرة، وكان السبيل الوحيد للحصول على المعلومات هو مقابلة الأشخاص بشكل مباشر، أو البحث في السجلات الورقية والمذكرات الرسمية، مستعينين ربما، بعشرات الآلاف من بطاقات الفهارس في المكتبات والارشيف.

أما اليوم فالصحفيون الاستقصائيون يستطيعون الحصول على ما يريدونه من معلومات وبيانات مهما كانت موسعة، عبر الدخول الى شبكة الانترنيت للاطلاع على كميات هائلة من المعلومات والبيانات، وحفظها في أجهزة تخزين صغيرة، ومن ثم الاطلاع عليها في أي وقت يشاؤون.

الإمكانيات التي وفرها لنا العصر الرقمي، فرضت تغييرات جذرية في أدوات الصحفي الاستقصائي، معظمها كانت نحو الأفضل، فبوسع الصحفي الان ان يبحث في مليارات الوثائق والبيانات والمعلومات الرسمية وغير الرسمية، وعن معلومات تتعلق بحكومات وشركات واشخاص نافذين وافراد عاديين وسجلات مصارف ومؤسسات اقتصادية كبرى وحيثيات جرائم قتل وسرقة وانتهاكات والكثير من المعلومات المفصلة التي بوسع الصحفي الاستقصائي الحصول عليها والاستفادة منها في عمله الاستقصائي.

وبرغم ان عددا من الصحفيين مازالوا يعتقدون بأن التكنولوجيا الحديثة لم تقدم شيئا كبيرا لتحسين طريقة انجاز التحقيقات الاستقصائية، وأن الجيل الجديد من الاستقصائيين بات يعتمد على الانترنيت في استقاء معلوماته وليس التحري المباشر، لكن مقدار التطور الكبير الذي شهدته الصحافة الاستقصائية في السنوات الأخيرة يؤكد ان هذا النوع من الصحافة كان سيكون أفضل بكثير قبل ٣٠ عاما، لو توفر له هذا الكم الهائل من قواعد البيانات التي يزخر بها الانترنيت حاليا.

يقدم الصحفي الاستقصائي في صحيفة نيويورك تايمز الامريكية، ستيفن ميلر، نموذجا لما يمكن ان يحصل عليه الصحفي الاستقصائي من توظيف الانترنيت في عمله، فمن خلال استخدامه لمجموعة متنوعة من برامج الحاسوب تمكن ميلر من تحليل بيانات تتعلق بالبلاغات المقدمة لشركات التأمين حول سرقة أجهزة الحاسوب المحمول (اللابتوب)، واكتشف أن معدل عدد الأجهزة المسروقة ارتفع خلال خمس سنوات فقط، الى ثمانية اضعاف.

لاحقا، توصل ميلر الى حقيقة ان الموظفين الذين يحصلون على أجهزة الحاسوب من شركاتهم كانوا يتعاملون معها بحرص أقل مما يتعاملون به لحماية اجهزتهم الشخصية، ويؤكد ميلر انه لو لم "تقفز الأرقام والنسب المئوية في وجهه، ما كان له أن ينجز تحقيقا استقصائيا من هذا النوع".

فضلا عن أن أبرز الخدامات الرئيسة التي تقدمها مواقع التواصل الاجتماعي للصحفي الاستقصائي، هي مساعدته على تتبع معلومات عن الافراد او المسؤولين، الضحايا فهؤلاء يعرضون الكثير من المعلومات الخاصة بهم على الفيس بوك وتوتير، بما فيها خلفيتهم التعليمية، ارتباطاتهم الاسرية، دائرة معارفهم واصدقائهم، النوادي الاجتماعية التي ينتمون اليها أو يتواصلون معها، وغيرها من المعلومات التي تتعلق بالحياة الخاصة والعامة لأي انسان.

وشبكات التواصل الاجتماعي توفر للصحفي الاستقصائي موارد مفيدة جدا للبحث عن القصص الاستقصائية والمصادر اللازمة للحصول على المعلومات، ومع التأكيد على ان التحقق من هويات المصادر ونوع المعلومات وصدقيتها بالنسبة لمواقع التواصل الاجتماعي، يتطلب جهودا أكثر وتقنيات تحقق اعلى مما هو في الممارسة الصحفية المباشرة، لكن في المقابل قد توفر هذه المواقع معلومات وتفاصيل لا توفرها الطرق التقليدية المعروفة، ويمكن دائما تطوير آليات التحقق والوصول الى أفضل الممارسات عند استخدام هذه المواقع.

في عام ٢٠١٠، اثبت الصحفي الاستقصائي بول لويس، الفائز بجائزة بولتيرز عام ٢٠٠٩، ان بأمكان مواقع التواصل الاجتماعي ان تكون مساهما رئيسا في صناعة التحقيقات الاستقصائية واشراك الجمهور في تقديم المعلومات والتحقق منها، او ارسال إشارات للصحفي تشجعه على تتبع قضايا معينة وقصصا مثيرة.

فقد تعقب لويس في ذلك العام قصة موت لاجئ أنغولي اثناء اعادته قسرا الى بلاده من قبل الشرطة البريطانية، وقام لويس بإطلاق تغريدة على توتير يسأل فيها أن كان أي شخص من ركاب الطائرة يمكنه ان يقدم معلومات حول ما حصل، وسرعان ما تلقى ردودا ومعلومات تكشف عن ان الشرطة البريطانية كانت تقيد الضحية بقسوة بالغة وأنها اساءت معاملته وكانت سببا في وفاته، وأحد الشهود الذين أكدوا الحادث، خاطب لويس قائلا "انا كنت أيضا هناك، والرجل كان يتوسل للحصول على المساعدة، أنا الآن أشعر بالذنب لأنني لم أتمكن من فعل شيء".

وكمثال على حجم الخداع الذي قد يتعرض له الصحفي من قبل المصادر المجهولة، في حال لم يكن يمتلك الأدوات الكافية للتحقق من هوية مصادره وطبيعة معلوماتها، هو قضية الاهتمام العالمي الذي حظيت به مدونة تتحدث عن يوميات فتاة تعيش في العاصمة السورية دمشق في ظل الاضطرابات التي شهدتها البلاد آنذاك، فالمدونة حصلت على نسب قراءة عالية في معظم

بلدان العالم، واهتمام بالغ من وسائل الاعلام التي تابعت يومياتها ومع ذلك، تبين في النهاية انها كانت يوميات زائفة يكتبها رجل امريكي يعيش في العاصمة الإيرلندية ادنبرة.

وفي عام ٢٠١٥، ظهرت على الإنترنت ١١.٥ مليون وثيقة مسربة من إحدى شركات المحاماة في بنما تحمل تفاصيل حول عمليات غسيل أموال وتهرب من الضرائب يعود بعضها إلى سبعينيات القرن الماضي. الوثائق التي ظهرت على موقع ويكيليكس الذي يتيح للمستخدمين نشر وثائق سرية دون الكشف عن هوياتهم، كانت مادة لواحد من أهم التحقيقات الاستقصائية في التاريخ، إذ تعاون أكثر من ٤٠٠ صحفي حول العالم سويا في استقصاء تفاصيل تلك المستندات المسربة في عمل جماعي استمر لمدة عام، نشر في الوقت نفسه في ٨٠ دولة، وهو ما كشف الغطاء عن عمليات غير قانونية لغسيل الأموال تورط فيها ١٤٠ سياسيا في أكثر من ٥٠ بلدا، بعضهم على مستوى الزعماء، مما فتح الباب لتحقيقات موسعة في ٩٠ دولة، وسط اهتمام كبير من الناس وصل حد المظاهرات في بعض الأحيان.

هذا الإنجاز كان يصعب كثيرا تحقيقه لولا وجود وسائط اجتماعية على الإنترنت أتاحت ظهور تلك الوثائق والعمل عليها بهذه السرعة وإتاحتها لملايين الناس في نفس الوقت، بفضل مساحات حرة ومرنة للنشر والتفاعل والعمل الجماعي.

استخدام التكنولوجيا في الصحافة الاستقصائية

عمل البروفيسور ستيفن دويغ أستاذ مادة إعداد التقارير بمساعدة الحاسوب في جامعة أريزونا الامريكية، على تعقب تداعيات إعصار اندرو الذي ضرب الولايات المتحدة عام ١٩٩٢ وتسبب بأضرار بلغت نحو ٤٥ مليار دولار وراح ضحيته أكثر من ٦٥ قتيلا.

من خلال البيانات التي جمعها دويغ عن المساكن والممتلكات المتضررة ومحاولة اكتشاف تأثير أنماط البناء في حجم الاضرار التي تسبب بها الاعصار، اكتشف أن نسبة الاضرار التي لحقت

بالمنازل التي بنيت حديثا كانت مرتفعة جدا قياسا الى المنازل الأكثر قدما، وهو ما اثبت أن ارتفاع نسبة الاضرار سببه الأساس هو ضعف قوانين البناء التي اتبعت في السنوات الأخيرة.

السؤال الآن: هل غيرت التكنولوجيا من الصحافة الاستقصائية؟ وبأي طريقة؟ في الواقع أن الصحافة في جوهرها لم تتغير بعد وجود الإنترنت وتجلياته مثل الوسائط الاجتماعية، فما زال الصحفيون يجمعون المعلومات من المصادر ليعرفوا حقيقة الوضع حسب ما تيسر لهم من مصادر، وما زالوا بحاجة إلى التواصل مباشرة مع مصادرهم وجها لوجه، فالمهارات الأساسية باقية لم تتغير. الجديد مع الوسائط الاجتماعية أنه بات لدينا كصحفيين مصادر للاستعانة بها أكثر بكثير من ذي قبل، مما يتطلب منا مهارات إضافية وأدوات جديدة تعيننا على التعامل مع هذا الزخم بشكل لا يتعارض مع القيم الأساسية للمهنة يحدث هذا بينما تضع الوسائط

الاجتماعية على الصحفي الاستقصائي الكثير من الضغوط، بجعله يراقب عددا ضخما من الحسابات والصفحات في الوقت نفسه، قد يحمل الكثير من المحتوى الذي لا يحتاجه الصحفي، مما يتطلب عملية مستمرة من الفلترة والتنظيم، مع احتياجه أيضا إلى استخدام أدوات مختلفة لمراقبة كل منصة من المنصات الاجتماعية على حدة.

فكما أضافت الوسائط الاجتماعية منافذ جديدة للصحفيين، أضافت عليهم عبء مراقبة تلك المنافذ باستمرار وتنظيم ما يأتي منها والتحقق منه. فهذه الوسائط قد تكون مساحة ممتازة لإيجاد الأفكار والمصادر، لكنها أيضا ملجأ مثالي لمروجي الشائعات وأصحاب المصالح ممن يعملون بشكل فردي أو لحساب جهات منظمة كالشركات والمنظمات والحكومات.

ولعل التحقيقات الاستقصائية من أكثر القوالب الصحفية التي تحتفظ الصحافة بأهمية وجودها في عصر الوسائط الاجتماعية، فالأخبار لم تعد حكرا على وسائل الإعلام وبات الناس يساهمون في صناعتها، لتأتي أهمية الصحافة فيما بعد في التقصي والتحقق. ولهذا تعد التحقيقات الاستقصائية نموذجا لما ينبغي على وسائل الإعلام العمل عليه من إضافة عمق

وسياق واضح للأحداث وربطها ببعض لتبقى مفيدة وذات تأثير على حياة الناس. والفرصة هنا تكمن في الاستفادة من سمات تلك الوسائط الجديدة من سرعة وانتشار ومرونة في العرض وتنوع في أشكال المحتوى، إلى جانب الاستفادة من وجود التكنولوجيا في جيوب وأيادي الناس والسرعة الكبيرة في اتصالهم بالإنترنت.

وعليه فأن التطور التكنولوجي قد ساعد في ازدهار الصحافة الاستقصائية، لما لها من مزايا أثرت في مراحل العمل الصحفي، ومن هذه المزايا:

١.الحصول على المعلومات الصحفية من وكالات الأنباء: بفضل التطور في تكنولوجيا الاتصال إذ تطورت طرق الحصول على خدمات وكالات الأنباء التي أصبحت تقدم خدماتها لمشتركيها من خلال الشبكات، والتي تبث عبر الأقمار الصناعية.

٢.الصحف والمجلات الوطنية والأجنبية: حيث تمثل الصحف والمجلات الأجنبية المطبوعة مصدرا مهما للأخبار بالنسبة للمحرر، خاصة فيما يتعلق بالتعليقات الخبرية حول الأحداث والقضايا الوطنية والعالمية، بالإضافة إلى التقارير الدولية والتغطية التحليلية للأحداث.

٣.الأرشيف (قسم المعلومات): وهو بنك كبير للمعلومات يضم سجلا كاملا للموضوعات التي سبق نشرها في الصحيفة، والشخصيات العامة مرتبة ترتيبا قد يكون أبجديا لتسهيل عملية البحث عن المعلومات بالسرعة المناسبة، كما يضم سجلا ضخما للصور مرتبة بطريقة تتيح سهولة استرجاع المطلوب منها.

٤.أجهزة الاستماع: وفرت تكنولوجيا البث بالأقمار الصناعية كما هائلا من الإذاعات ومحطات التلفزيون التي يمكن لقسم الاستماع في الصحيفة استقبالها على مدار اليوم

والحصول على الأخبار المهمة منها، خاصة في ظل التطور التقني في إمكانات أجهزة الراديو والتسجيل.

٥.المصادر الالكترونية (شبكة الانترنت): الاتصال بمصادر الأخبار– إجراء المقابلات الصحفية– البحث في قواعد البيانات– البحث في الشبكة العالمية عن طريق محركات البحث للحصول على (سجلات ووثائق وتقارير، عناوين البريد الالكتروني للمصادر ، الحصول على معلومات عن جماعات النقاش العامة).

نماذج التحقيقات الاستقصائية العراقية

المشردون في العراق: قانون هزيل وعجز حكومي يشجعهم على الانحراف والعنف والجريمة

(فاز هذا التحقيق الذي أنجزته الصحفية العراقية ميادة داود، بالجائزة الأولى في مسابقة الربيع العربي الذي أقيم على هامش مؤتمر شبكة اريج للصحافة الاستقصائية العربية، كأفضل تحقيق انجز في العالم العربي عام ٢٩١١، وجائزة أفضل تحقيق استقصائي في الشرق الأوسط وشمال افريقيا لعام ٢٠١٢ في مسابقة منظمة اليونيسف).

تحقيق: ميادة داود

يفترش الشاب أحمد رياض منذ قرابة العام، أرض حديقة الأمة الواقعة في منطقة الباب الشرقي وسط العاصمة بغداد، بعد خروجه "قسرا" من دار المشردين لتجاوزه السن القانونية.

رياض الذي يعتاش الآن على ما يكسبه من بيع قناني المياه النقية قرب ساحة التحرير القريبة من الحديقة، يعتقد أنه أفضل حالا من زميله نبيل عباس الذي خرج من دار المشردين قبله بعام "واحد، ويقضي الآن حكما بالسجن لثلاثة أعوام بتهمة الانتماء لـ"عصابة سرقة سيارات".

تحول نبيل عباس من مجرد مشرد إلى "لص محترف"، بعد أقل من عامين قضاهما في التشرد بشوارع العاصمة. ولا أحد يعرف بالضبط إلى ماذا سيتحول حين تنتهي محكوميته ويخرج من السجن.

وربما سيكون مصير أركان محمد الذي أعتقل بعد أشهر قلائل من خروجه القسري من دار المشردين، مشابها لمصير عباس، فهو لم يتمكن حتى الآن من إقناع المحققين بأنه لم يكن ينوي تنفيذ عملية إرهابية حين عثرت عليه الشرطة مختبئا في "براد" مهجور في ساحة للأنقاض شرقي العاصمة، بل كان ينام في المأوى الوحيد الذي حصل عليه بعد خروجه من دار المشردين.

أحمد رياض ونبيل عباس وأركان محمد وآخرون غيرهم، كانوا كلهم ضحايا "تشرد قسري" فرضه إصرار الحكومة العراقية على تطبيق قانون قديم للمشردين قبل نحو ٢٨ عاما، يقضي بعدم السماح لمن تجاوز سن الـ ١٨ عاما بالبقاء في دار المشردين، حتى لو كان مأواه البديل هو شوارع المدن العراقية الملتهبة بالعنف، والتي تصفها بعض التقارير بأنها من أخطر المدن في العالم.

قانون "قديم" لمجتمع متحول

يعرف قانون الأحداث رقم ٧٦ لسنة ١٩٨٣، "المشرد" بأنه كل حدث لم يتجاوز الـ١٥ من العمر ويعثر عليه من دون مرافقة ولي أمره وهو يتسول في الأماكن العامة، أو يمارس متجولا مهنة مثل صبغ الأحذية أو بيع السكائر، أو أية مهنة أخرى تعرضه للجنوح. كما اعتبر القانون الحدث "مشردا" إذا لم يكن له محل إقامة معين أو اتخذ الأماكن العامة مأوى له ولم تكن له وسيلة مشروعة للعيش، او ترك منزل وليه من دون عذر مشروع.

خبراء قانون، علماء اجتماع وباحثون، جهات رسمية معنية بقضايا المشردين، وجهوا انتقادات لاذعة لقانون المشردين الذي لم يخضع للتعديل منذ ٢٨ عاما، رغم كل ما مر به العراق من حروب ونزاعات وتحولات اقتصادية واجتماعية خلال العقود الثلاثة الأخيرة.

الباحث الاجتماعي عبد الرزاق سليمان يؤشر حجم العجز الحكومي وما يسميه "غياب الإدراك الحقيقي" لأهمية تعديل قانون دار المشردين "الهزيل" الذي ورثناه من النظام السابق، في المقابل، يعرض سليمان الصورة الواسعة والمأساوية التي انتهى إليها ملف المشردين في العراق أواخر العام٢٠١١.

سليمان يتحدث عن ثلاثة حروب مدمرة خاضها العراق خلال العقود الثلاثة الماضية، تركت أولاها (حرب الخليج الأولى ١٩٨٠ – ١٩٨٨) مئات الآلاف من الأيتام والمشردين الذين قتل آباؤهم في الحرب، ولم يحظوا برعاية كافية من أقاربهم أو مؤسسات الدولة المنشغلة آنذاك بالحرب حيث "لا صوت يعلو على صوت المعركة". فيما أودت الثانية (حرب الكويت ١٩٩٠– ١٩٩١ وما تبعها من انتفاضات في مدن عراقية عدة) بحياة مئات الآلاف من الجنود العراقيين، وأكثر من ٣٠٠ ألف مدني عراقي أعدمهم النظام السابق وفق ما قدرته المنظمات الدولية، وخلفت مئات الآلاف من اليتامى والمشردين الذين عاصروا مرحلة الانهيار الاقتصادي الكبير في العراق ما بين عامي ١٩٩١– ٢٠٠٣ جراء الحصار الاقتصادي الذي فرضته الأمم المتحدة وتسبب في دمار البنى التحتية للاقتصاد العراقي وانتشار الفقر بين اغلب شرائح الشعب العراقي.

ولا ينسى سليمان هنا أن يحتسب حجم الدمار الذي نتج عن حرب الخليج الثالثة التي غزت فيها الولايات المتحدة العراق عام ٢٠٠٣، وما تبعها من عمليات قتل وتشرد وتهجير طائفي وعرقي يعد الأوسع في العالم منذ عام ١٩٤٨.

إزاء كل هذا، يلخص الباحث ما يحويه ملف التشرد في العراق بأنه "مأساوي" لا يمكن حل تداعياته بقانون جامد مضى عليه نحو ثلاثة عقود.

أرقام متضاربة

تعترف وزارة التخطيط العراقية بأنها لا تمتلك حتى الآن، أية إحصائيات يمكن من خلالها معرفة العدد الحقيقي للمشردين. ويبرر الناطق باسم الوزارة عبد الزهرة الهنداوي غياب هذه الإحصائيات إلى التأجيل المتكرر للإحصاء السكاني في العراق على خلفية الصراعات السياسية التي تحيط بملف الإحصاء برغم مرور ثمانية أعوام على سقوط النظام السابق.

آخر تعداد سكاني جرى في العراق كان عام ١٩٩٧، لكن حتى هذا التعداد لم تكن فيه أي إشارة إلى المشردين كما يقول الهنداوي الذي يقر بأن الحصول على أعداد المشردين الحقيقي، هو السبيل الأمثل للشروع بمرحلة إعداد الخطط اللازمة لتأهيلهم وحل مشكلتهم المزمنة.

الهنداوي ينتقد التقارير التي نقلت عن وزارة التخطيط رقما "وهميا ومبالغ فيه" للترويج لأهداف سياسية لا علاقة لها بأوضاع المشردين. ويشير في هذا السياق إلى التقارير التي نقلت عن الوزارة أن عدد المشردين في العراق وصل إلى ٥٠٠ ألف مشرد بعد سقوط النظام السابق، إضافة إلى أكثر من ٥ ملايين يتيم ومثلهم من الأرامل كحصيلة لأحداث ما بعد العام ٢٠٠٣. لكن لا يوجد أية مصادر موثوقة، كما يقول الهنداوي، لهذه الأرقام الافتراضية.

الباحث الاجتماعي سلام الأعرجي يستهجن ما يسميه "خرافة الأرقام المليونية" التي تقدمها هذه التقارير، لكنه في ذات الوقت يستهجن بشكل أكبر "سذاجة" الأرقام التي تطرحها المؤسسات الحكومية العراقية، فليس من المعقول كما يقول الأعرجي أن يكون عدد المشردين بضعة مئات فقط في بلد مثل العراق عانى من ثلاثة حروب وحصارا اقتصاديا طويلا وصراعا طائفيا امتد لسنوات.

الأعرجي يعتقد أن الغياب "غير المبرر" للإحصائيات المتعلقة بالمشردين تجعل من المستحيل حصر المشكلة واتخاذ خطوات لمعالجتها، ويشكك في جدية الحكومة العراقية بإيجاد حلول لظاهرة المشردين إذا كانت جادة فعلا في تصديق أن عدد المشردين لا يتجاوز بضع مئات.

الأرقام التي طرحتها إدارة الدارين الوحيدين في العراق (دار المشردين ودار المشردات في بغداد)، تؤيد ما ذهب إليه الأعرجي، فلا تضم هذين الدارين رسميا سوى ٦٢ مشردا و٤٧ مشردة.

ما بين الفرق الشاسع في الأرقام المطروحة (١٠٩ مشردين وفق الإحصائيات الرسمية و٥٠٠ ألف مشرد بحسب بعض التقارير)، يعيش المشردون الحقيقيون في العراق وضعا خطيرا فشلت الدولة العراقية حتى الآن في معالجته أو فهمه بشكل صحيح، كما يقول الخبير الأعرجي الذي يطلب من الحكومة أن "تنتظر قليلا لترى كيف سيكون ملف التشرد بوابة عنف واسعة تحيق بمستقبل العراق، إذا لم تتدارك أمرها من الآن".

العنف.. أول الأبواب المشرعة

ما زال الفتى صفاء الذي هربه جنود عراقيون بسيارتهم العسكرية إلى العاصمة بغداد بعد مقتل كل أفراد عائلته بقصف أمريكي في مدينة الفلوجة، يشعر بالقلق حيال فكرة عودته إلى مدينته مجددا والتعرض إلى ذات الظروف التي دفعت بوالده واثنين من أعمامه للانضمام إلى تنظيم القاعدة.

سيخرج صفاء بعد بضعة شهور من دار المشردين بعد أن أمضى ٦ سنوات بين جدرانها، لكنه لا يعرف حتى الآن إلى أين سيمضي بعدها.

البقاء في شوارع بغداد المحفوفة بالمخاطر ليس أقل خطرا من العودة إلى الفلوجة التي تقاتل فيها أبوه وأعمامه مع الكثير من الجماعات المسلحة المتصارعة على النفوذ في المدينة قبل

مقتلهم في الغارة الجوية. لكن قانون المشردين سيفرض على صفاء أن يبحث عن طريقه بنفسه.

يعتقد مسؤول بارز في قيادة عمليات بغداد التي تتولى الملف الأمني في العاصمة، أن المشردين ما زالوا يشكلون خطرا بالغا على مجمل الحياة في العراق، خصوصا فيما يتعلق بقضايا العنف المسلح. فهناك عدد كبير من المشردين ثبت ضلوعهم بزرع العبوات الناسفة أو وضع عبوات لاصقة تحت سيارات مستهدفة أو مراقبة عناصر نقاط التفتيش لمعرفة عدد الجنود المتواجدين في موقع عسكري معين، بعضهم كان يسترق السمع بالقرب من جنود الدوريات بحجة بيع الماء أو الحلويات، ثم ينقلون المعلومات التي يحصلون عليها للجماعات المسلحة مقابل مبالغ صغيرة.

المسؤول البارز قال إن قيادة العمليات أصدرت أوامر مشددة بإبعاد المشردين والباعة الصغار من الأماكن القريبة من نقاط التفتيش، لكنه يعتقد أن هذا الإجراء لن يحل المشكلة ما دام هؤلاء "أدوات" يمكن استدراجهم أو استغلالهم بكل سهولة من قبل الجماعات المسلحة.

يرفض المسؤول البارز أن يعطي أية أرقام، حتى لو كانت تقريبية، لعدد المشردين الذين التحقوا بالعمل المسلح أو شاركوا فيه. لكنه يعترف بأن أكثر من ٢٤ مشردا قتلوا في عمليات تفجير نفذوها بإرادتهم أو نفذت عبر أجسادهم دون علمهم وسط جموع المدنيين.

يروي المسؤول البارز، كيف أن عناصر تنظيم القاعدة كانوا يستغلون حاجة المشردين الصغار للمال من أجل استخدامهم في عمليات تفجير مبتكرة، واحدة من هذه القصص كانت قصة الحمال الصغير "سعيد" الذي طلب منه رجل مجهول نقل بضعة أكياس فاكهة إلى سيارته المركونة في طرف السوق، ظل سعيد يومها يبحث عن الرجل المجهول الذي غاب وسط الحشود، وسرعان ما كانت أشلاء سعيد تتطاير مع أجساد عدد من المتبضعين من جراء

انفجار مادة ال C4 التي وضعها الرجل المجهول في أكياس الفاكهة وفجرها عن بعد بالريمونت كونترول.

الطريقة نفسها اتبعها التنظيم في مناطق أخرى من العراق، ففي اتصالات هاتفية متكررة مع قائد في شرطة محافظة ديالى، حاولت كاتبة التحقيق مقابلة ١٤ طفلا مشردا تورطوا في تنفيذ عمليات مسلحة مقابل مبالغ صغيرة. قبل وصول كاتبة التحقيق بساعات للقاء الفتية الـ ١٤، نقل هؤلاء إلى مراكز حجز جديدة تمهيدا لعرضهم أمام المحكمة.

أحد هؤلاء المشردين الصغار، كما ثبت في محاضر الشرطة، كان قد وضع عبوة لاصقة في سيارة موظف كبير مقابل ٢٠ ألف دينار فقط (١٧ دولار أمريكي) ما تسبب بقطع ساق الموظف وعجز شبه تام في باقي أنحاء جسده.

ضابط التحقيق الذي تولى استجواب المشردين الصغار، ظل محتفظا في ذاكرته بمشهد الفتى الذي انهار وهو يدرك، للمرة الاولى، أن "الأمانة" التي أوصلها مقابل ١٠ آلاف دينار (٧ دولارات)، ستكلفه البقاء في السجن ما لا يقل عن ٧ سنوات.

الأمانة التي طلب منه "رجل غريب" إيصالها لصديقه صاحب محل بيع الأقمشة في طرف السوق، كانت عبارة عن عبوة ناسفة موضوعة داخل مغلف من الكارتون سرعان ما انفجرت وتسببت بمقتل صاحب المحل وجرح آخرين كانوا بالقرب منه.

مشردون ... وقادة عصابات

في الطرف الآخر من معادلة استغلال المشردين من قبل التنظيمات المسلحة لتنفيذ أعمال عنف، يقف المشردون أنفسهم في صراع مع باقي فئات المجتمع من خلال العصابات التي يشكلونها بعيدا عن أعين السلطات، ويبرعون في قيادتها أو الانضواء فيها.

سجلات شرطة بغداد تحفل بعدد كبير من عصابات القتل والابتزاز والسرقة التي كان يقودها مشردون.

أغلب المشردين الذين التقتهم كاتبة التحقيق في سجن الأحداث ببغداد على خلفية انتمائهم لعصابات السرقة والمجاميع المسلحة، ينحدرون من أسر امتهنت الإجرام والسرقة أو مارست العنف ودفعت أبناءها للسير في الطريق نفسه، آخرون انحرفوا بإرادتهم واختاروا حياة التشرد، لكنهم جميعا كما يرى الباحث في سجن الأحداث ماجد حسام الدين، كانوا ضحية الفقر وانتشار مظاهر الجريمة بشكل واسع منذ تسعينيات القرن الماضي.

أخطر العصابات التي انتشرت في بغداد خلال السنوات الأخيرة من القرن الماضي وصولا إلى سقوط النظام السابق في نيسان عام ٢٠٠٣، كما يقول الباحث حسام الدين، كان يحكمها فتيان مشردون يقتلون بعضهم البعض في ممرات المصارف الحكومية والأهلية أو أروقة أسواق الذهب التي نهبوها آنذاك.

كثير من هذه العصابات قامت بتصفية بعضها البعض فيما بعد، لكن الذين نجوا من حرب التصفيات الجسدية بين العصابات انخرطوا في الجماعات المسلحة او الميليشيات وأصبحوا أبشع آلة للقتل إبان مرحلة العنف الطائفي التي اندلعت في العراق ما بين عامي ٢٠٠٦-٢٠٠٨. بحسب الباحث حسام الدين الذي يرى إن كل تحول او مرحلة اضطرابات مر بها العراق خلال السنوات الماضية، كانت تمثل الفرصة الأكثر ملاءمة كي يعاود المشردون الصغار نشاطاتهم الإجرامية.

يتذكر حسام الدين كيف أن أسعار المقصات القادرة على كسر الأقفال الحديدية الكبيرة ارتفعت بشكل كبير حين بدأ الربيع العربي مطلع هذا العام، فقد كانت العصابات التي يقودها المشردون تتحرك علنا بالقرب من محلات الذهب وحتى المصارف بانتظار أي تطورات أمنية على خلفية

التظاهرات، ففي العراق غالبا ما تكون أي متغيرات على الساحة هي فرصة تقتنصها عصابات المشردين للانتقام من المجتمع والاستحواذ على كل ما يصلون إليه.

المشردون.. أرخص بضاعة في سوق الأعضاء البشرية

أحصى المحقق في وزارة الداخلية رحيم اللامي، أكثر من ٢٥ حالة اتجار بالأعضاء البشرية كان ضحية ١٤ منها مشردون تقل أعمارهم عن ١٨ سنة. الأرقام التي ذكرها اللامي هي فقط ما تمكن من متابعته هو شخصيا خلال العام الماضي فقط.

يقول اللامي إن اغلب هذه الحالات كانت تتعلق ببيع كلى مشردين قامت عصابات منظمة بنقلهم من بغداد ومدن الجنوب إلى محافظات أخرى تتواجد فيها مستشفيات متخصصة بأمراض الكلى. لا يكشف اللامي عن المعالجات التي وضعت من قبلهم للحد من هذه الظاهرة، لكنه يقول إن بعض الضحايا الذين باعوا كلاهم كانوا يبررون ما فعلوه بأن خسارة جزء من الجسد مقابل بضعة آلاف من الدولارات، أفضل بكثير من خسارة الجسد والروح معا نتيجة الاضطرار للانخراط في العمل الإجرامي الخطر، أو ربما الموت جوعا.

تكلف عملية نقل كلية واحدة كما يقول اللامي، قرابة الـ ٢٥ مليون دينار (٢٢ ألف دولار)، تخصم منها أجور الجراحين المتخصصين وتكاليف المستشفى وعمولة الوسطاء، ولا يتبقى منها في النهاية سوى ٥ إلى ٦ مليون دينار فقط (٥ آلاف دولار) يتسلمها "المتبرع" الذي سرعان ما يعود إلى التشرد بعد نفاد المال، ولكن هذه المرة بكلية واحدة.

رقيق" الشوارع"

قريبا من البوابة الزرقاء لدار أو (سجن) المشردات في العاصمة بغداد، كان بضعة رجال يتبادلون الحديث الهامس فيما بينهم قبل أن يسمح لهم بالدخول إلى حيث تعيش منذ عامين، قريبتهم المشردة نجاة.

نجاة التي كانت مدار نقاش مطول بين مدير الدار وأقاربها المتشحين بالزي العربي التقليدي، هربت من منزل أحد أعمامها لأسباب لم يفصح عنها أحد مسؤولي الدار ولا نجاة نفسها، فالقضية كما قال المسؤول "حساسة جدا وتحمل أبعادا عشائرية أكثر من أي شيء آخر".

أحد أقارب نجاة تبادل معها بضع كلمات قبل أن يمضي مع باقي الرجال إلى خارج الدار، تاركا في إدارة الدار تعهدا مكتوبا بالحفاظ عليها إذا وافقت الإدارة على تسليمها له.

لا تختلف قصة نجاة عن قصص الكثير من فتيات الدار، لكن الإدارة تحرص على عدم البوح بها حفاظا على الفتيات اللواتي لجأن إليها طلبا للحماية، كما يقول المسؤول الذي بدا غير مطمئن للتعهد الذي تقدم به أقارب نجاة.

تقول الباحثة حنان مصطفى إن قصص أغلب المشردات تكاد تكون متشابهة، ففي الغالب يكن قد هربن من بيوت أقاربهن وانحدرن إلى العاصمة أو مراكز المدن نتيجة لتعرضهن إلى الإغواء أو ممارسة انحرافات سلوكية أو نتيجة الفقر أو التعرض للمعاملة القاسية، وغالبا ما تكون الشبكات المتخصصة بالدعارة بانتظارهن لإقناعهن بممارسة الدعارة أو العمل في الملاهي الليلية ثم التخلي عنهن إذا ما ألقي عليهن القبض وتم إحالتهن إلى سجون إصلاح الأحداث أو دار المشردات في حال كن في أعمار صغيرة.

الباحثة مصطفى تقول إن مخاطر الانحراف على يد هذه الشبكات تلاحق الفتاة المشردة حتى بعد خروجها من دار المشردات، فحجم الحصانة التي تتلقاها الفتاة في الدار ليست كافية لمنعها من فرصة الحصول على المأوى والحماية والمال مقابل جسدها.

يتحدث المسؤول في دار المشردات هنا عما يسميه الخطوات المتقدمة التي اتخذتها الدوائر المعنية لتحصين المشردات من أي انحراف سلوكي بعد الخروج من الدار، أولها السماح لمن بلغت سن الـ ١٨ بالبقاء أربع سنوات إضافية (حتى سن ٢٢). وهذا الحل المؤقت سيتيح ربما

للفتاة أن تحصل على مهنة مناسبة أو تنتهي مشكلتها بالزواج، أو على الأقل ستكون في سن ٢٢ أكثر قدرة على مواجهة متطلبات الحياة مما هو عليه الحال في الـ ١٨ من العمر.

إضافة إلى كل هذا، كما يقول المسؤول، هناك دورات تطويرية دائمية تقيمها دار المشردات او منظمات مدنية هدفها تعليم المشردات على الخياطة والعمل على أجهزة الحاسوب لاكتساب مهنة تحميهن من العوز والانحراف، إضافة إلى تعليمهن القراءة والكتابة وإعطاء دروس ثقافية وتربوية عامة من قبل متخصصين.

بخلاف المسؤول، تعتقد الباحثة الاجتماعية نجلاء حسن، أن الدورات التي تعطى للمشردات تكون على الأغلب "روتينية" يتم النظر إليها كـ"إسقاط فرض"، ولا تساهم إلا بشكل محدود في تحسين شخصية بعض المشردات.

خلال سنوات قضتها الباحثة حسن في دار المشردات، لم تصادف "إلا نادرا"، مشردات لديهن مواهب أو استعداد لتغيير سلوكهن. أما الأعم الأغلب، فلم يكن يعرفن سوى قصص التسول والانحراف السلوكي ويقضين أغلب الوقت في تدبير الدسائس لبعضهن البعض والدخول في مشاجرات عنيفة وتبادل الشتائم البذيئة.

قبل مغادرة كاتبة التحقيق أسوار دار المشردات، نشبت معركة عنيفة بالأيدي والحجارة بين عدد من المشردات في الحديقة التي تنتشر فيها بضعة طاولات وأراجيح. وحين سارعت حارسات الدار لفض الاشتباك، بعنف، همست إحدى الباحثات لكاتبة التحقيق، "أغلب فتيات الدار تربين في الشوارع لسنوات واكتسبن أسوأ ما فيه، ونحن نخشى أن تنتقل ثقافة الشارع إلى المشردات اللواتي لجأن إلى الدار لظروف إنسانية".

الخوف من الغد

يلخص الباحث الاجتماعي علي الخفاجي الأسباب الرئيسة للتشرد في العراق بـ "الفقر وتفشي البطالة وآثار الحروب والتفكك الأسري"، إضافة إلى "التهجير القسري الذي شهده العراق خلال النزاعات الطائفية في السنوات الأخيرة".

في دراسته التي أجراها لعينة من ثلاثين نزيلا في دار المشردين، وجد الخفاجي أن أكثر من نصف المشردين لا يعرفون القراءة والكتابة بالكامل، وأكثر من ٦٠٪ منهم فقدوا أحد الوالدين، فيما تعاني عوائل ٢٦٪ منهم من انعدام أي موارد بشكل كامل، وتعيش ٥٦٪ من أسر هؤلاء المشردين في بيوت مؤجرة من غرفة أو غرفتين أو بيوت متهالكة في أحياء الصفيح المنتشرة في أطراف المدن.

الفقر الذي شخصه الخفاجي كسبب رئيس للتشرد، دفع الفتاة آمال ذات الـ ١٦ عاما إلى أن تعود إلى دار المشردات ثلاث مرات خلال اقل من عامين، هربا من العيش مع أسرتها الفقيرة التي تمتهن جمع وبيع العبوات الفارغة للمشروبات الغازية.

تقول آمال إن عائلتها التي تسكن في أحد بيوت الصفيح شرقي العاصمة كانت ترغمها في كل مرة تخرج فيها من الدار بكفالة الأهل، على العمل في جمع العبوات الفارغة أو التسول، ولهذا كانت تهرب منهم وتلجأ إلى دار المشردات حيث لا أحد يطلب منها العمل لكسب لقمة العيش.

" هنا أجد كل ما احتاجه، السرير والطعام ومعاملة أفضل من معاملة عائلتي" تقول آمال التي لم تكن تعير بالا لمستقبلها بعد الخروج من دار المشردات لأنها "لن تموت" من الجوع، فهناك دائما "علب فارغة يمكن جمعها".

على العكس منها، يشعر الفتى المشرد قاسم بالرعب مما ستحمله أيام ما بعد دار المشردين. فقاسم الذي كانت عيناه تدوران في محجريهما بحيرة، وهو يستمع لحوار كاتبة التحقيق مع مدير الدار، لا يتذكر شكل أمه وأبيه، ولا يعرف عن ماضيه شيئا سوى انه وجد تائها في مدينة

البصرة الواقعة أقصى جنوب العراق (٥٩٠ كم جنوب بغداد) وأرسل بأمر قضائي إلى دار المشردين قبل سنوات.

لا يعرف مدير دار المشردين كيف ستنتهي قصة قاسم، فالأوضاع خارج أسوار الدار ستكون صعبة حتى بالنسبة لشاب مكتمل البنية، فكيف الحال بالنسبة لشخص مثل قاسم ولد بفك غير منتظم الأسنان لا يسمح له بإغلاق فمه، ويد معوجة، وساق ثقيلة يجرها بصعوبة عند المشي.

ثغرات في القانون

مسؤولو داري المشردين، الخبراء والباحثون الذين شاركوا في هذا التحقيق، قضاة ومحامون، وعدد من ناشطي المجتمع المدني، يعتقدون ان ظاهرة التشرد ستتحول إلى المشكلة الأكثر خطورة على مستقبل الاستقرار في العراق، فبعد إغلاق ملفات العنف المرتبطة بالتحولات السياسية السائدة الآن، سيتحول المشردون إلى خزين استراتيجي لعصابات الجريمة المنظمة والعصابات العادية على حد سواء.

يجمع هؤلاء على أن البدء بتعديل قانون المشردين ومعالجة ثغراته ينبغي أن لا يتأخر أكثر من هذا، لأنها الخطوة الأولى على الطريق الصحيح في معالجة ظاهرة التشرد. ويحدد الخبير القانوني عبد الوهاب الصائغ جملة من الثغرات التي يعتقد أنها "فاضحة" في قانون المشردين في العراق.

أولى هذه الثغرات هو أن مجرد تنفيذ قانون قديم صنع في مرحلة وزمن مختلفين تماما عن الحاضر هو خلل ينبغي تداركه على الفور. فالقانون القديم كان يراعي شكل و"كرامة" السلطة السابقة في العراق أمام العالم الخارجي إبان حرب الثمانينات، أكثر مما يراعي المشردين أنفسهم. ولهذا لم يعد صالحا لأي شيء.

أيضا، يقول الصائغ، إن عدم وضوح مفهوم "المشرد" يجعل الإجراءات الخاصة بإيداع المشردين في الدار خاضعة للاجتهادات وأحيانا لـ"أمزجة القضاة"، إذ إن مفهوم التشرد الموجود حاليا يتيح للسلطات القضائية أن تلقي نصف أطفال العراق في دور المشردين بتهمة التشرد.

" الخلط الفاضح" كما يسميه الصائغ يتأتى من أن المشردين في العراق يختلفون عن المشردين في باقي بلدان العالم، فهناك ٥ % منهم فقط يفتقدون للعائلة بشكل كامل، فيما يمتلك الآخرون أهلا وأقارب يمكن للقضاء إجبارهم على تولي مسؤولياتهم بشكل صحيح بدلا من إلقاء كل العبء على كاهل الدولة والمجتمع.

تدعم رئيسة لجنة المرأة والطفولة في البرلمان العراقي سميرة الموسوي، ما يطرحه الصائغ حول سوء تعريف مفهوم "المشرد في العراق"، فهي ترى أن أغلب الموجودين في الشارع ويلاحقون على أنهم مشردون، هم في الحقيقة ينتمون لعائلات موجودة فعلا ولكنها تستخدمهم لكسب الرزق بأشكال متعددة.

تعتقد الموسوي أن على الحكومة أن تطبق برامج خاصة لتحسين الواقع الاقتصادي للشرائح المهمشة في العراق، بدلا من أن تحشر الجميع في خانة المشردين وتضيع على نفسها وعليهم فرصة الحد من الظاهرة.

إحدى قاضيات محكمة الأحداث ردت على الصائغ والموسوي بأن القضاة يدركون تماما حجم التغيير الذي شهده المجتمع العراقي بعد حصار التسعينيات وأحداث ما بعد ٢٠٠٣، لهذا يحرصون على أن تكون أحكامهم لمصلحة المتهم بالتشرد، فحالات اليتم والفقر تعامل بشكل خاص، ولا يتم تطبيق القانون إلا على الذين يعملون في الشوارع من دون ذويهم وهم في سن دون الـ ١٥ سنة.

وحتى في هذه الحالة، تضيف قاضية الأحداث التي فضلت عدم الكشف عن هويتها، يكون عامل المرونة قائما في ظل وجود نسبة من الفقر تتجاوز الـ ٢٤٪ في العراق، تدفعنا للتأكد من

وضع عائلة المشرد الذي يلقى عليه القبض في الشارع. فربما يكون قد لجأ للعمل فعلا من أجل إعالة عائلته وليس لأنه مشرد وفاقد للرعاية تماما.

الثغرة الأكثر خطورة في قانون المشردين كما يشير الباحث صائب العمري، هي إجبار المشردين الذي يبلغون السن القانونية على مغادرة دار المشردين دون أن تكون هذه الدور أصلا قد سلحتهم بمقومات العيش مثل المهنة أو التعليم أو إيجاد مأوى مناسب يحميهم من الانحراف أو الجريمة التي تنتظرهم في الخارج.

لكن المحامي حسن شعبان يجمع بين الثغرات الموجودة في القانون وبين الخلل في التطبيق باعتبارهما "السبب الرئيسي فيما يشهده ملف المشردين من فوضى".

فالمشردون يفتقدون بعد خروجهم من الدار لرعاية مؤسسات الدولة، ولا يخضعون لأي رقابة. في ذات الوقت الذي تواجههم فيه مشكلة النظرة الدونية التي ينظر بها إليهم أفراد المجتمع.

هذه التركيبة المعقدة لأوضاع المشردين خارج أسوار دور الدولة، تجعلهم أداة طيعة بيد التنظيمات المسلحة وعصابات السرقة وحتى لمخاطر الاستغلال من قبل مجموعات أو أشخاص منحرفين، كما يعقب المحامي شعبان.

الرعاية اللاحقة ... قانون معطل

تعتقد قاضية الأحداث أن الخلل الموجود في القانون، يمكن تلافيه بتعديلات تراعي ما شهدته أوضاع المشردين من تغيرات، لكنها تحيل المشكلة القائمة حاليا إلى عجز السلطات عن تطبيق قانون الرعاية اللاحقة بشكل صحيح. فالقانون الذي أفرد فقرتين للذين أكملوا السن القانونية ولا يمتلكون مأوى، "معطل تماما، ولا يبدو أن أحدا ما سيتحرك لتفعيله في وقت قريب".

خصص قانون الرعاية اللاحقة، الفقرتين ١٠٤ و١٠٥ لمعالجة قضية المشردين الذي لا يملكون مأوى بعد الوصول إلى السن القانونية. فالفقرة ١٠٤ تنص على تأمين دار لإيواء الذين انهوا

مدة إيداعهم وليس لهم مأوى يلجأون إليه في الحال، ولمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر. فيما نصت المادة ١٠٥ على إيداع الحدث في إحدى دور الدولة إذا ثبت بعد الأشهر الثلاثة فقدانه للرعاية الأسرية بالكامل.

سبب تعطيل هذا القانون، كما تخمن قاضية الأحداث، هو قلة دور الدولة المخصصة لهذه الشريحة والتي لا تتجاوز دارين فقط يقعان في العاصمة بغداد، أو لأن الظروف الأمنية التي تسود في بعض المناطق او إغلاقها "طائفيا" كما في مناطق أخرى، تمنع الباحثين الاجتماعيين من السفر لمتابعة المشردين الذين يكلفون بمتابعتهم بعد خروجهم من دور المشردين.

ويبدو أن فكرة وجود دارين للمشردين في كل العراق هو من أكثر الأسباب "غرابة" كما يرى الخبراء والباحثون، فقياسا إلى حجم سكان العراق البالغ نحو ٣٣ مليونا، وقياسا على الأوضاع التي مر بها العراق من حروب ومآس، سيكون التغاضي عن الحاجة الماسة لزيادة عدد الدور الخاصة بالمشردين" كارثة إنسانية على الدولة تداركها كي لا تضطر لاحقا إلى بناء ثلاثة سجون جديدة مقابل كل دار لم يتم تأسيسها بعد".

يشير الباحث سليمان إلى أن كلفة بناء دار للمشردين الذكور وأخرى للإناث في كل محافظة من محافظات العراق الـ ١٨، قد لا تمثل رقما يذكر قياسا إلى ميزانية العراق التي تتجاوز الـ ٨٠ مليار دولار سنويا، مع ميزانية مرتقبة للعام ٢٠١٢ قد تصل إلى ١١٢ مليار دولار.

توفير فرص العمل، بوابة للخلاص من التشرد

المطلب الرئيس لجميع الذين التقت بهم كاتبة التحقيق من المشردين والمشردات، كان عبارة عن "فرصة عمل شريف".

يعول المشردون على أن تعمد الحكومة يوما ما إلى توظيفهم كي يتمكنوا من الاستقرار بمجرد خروجهم من دور المشردين. يؤيد فكرتهم هذه عدد من الباحثين والمسؤولين الذين التقتهم كاتبة التحقيق، لكن مسؤولا حكوميا بارزا يضع علامة استفهام كبيرة على هذا المقترح، متسائلا عن

الحالة التي سيكون عليها العراق في حال لجأت العوائل المفككة أسريا وحتى العوائل العادية، إلى تسريح أولادها في الشوارع بانتظار الحصول على "وظيفة حكومية".

يقترح الباحث سليمان أفكارا أخرى أكثر "إبداعا" كما يسميها تتلاءم مع نوع وحجم قضية المشردين في العراق مثل تطوير قابليات المشردين ودفع إعانات وقتية أو فتح مشاريع إنتاجية صغيرة تستوعب عددا من المشردين، وتمنحهم القدرة على الاندماج بالمجتمع باعتبارهم فئة "منتجة" وليست "اتكالية".

قد يساعد هذا كما يقول سليمان، على تحصين المشردين الذين يغادرون الدور الحكومية، من الانحراف الذي ينتظرهم في الخارج. سليمان يعتقد أن البرامج التي يمكن أن تقوم بها الدولة "واسعة جدا"، كل ما يحتاجه الأمر شيء من الاهتمام والجدية في معالجة هذا الملف الخطير.

نهايات

يقول باسل الذي خرج من دار المشردين قبل نحو عام، إنه وجد أخيرا ملاذه الأمن حين حصل على عمل بسيط وسكن مشترك مع حارس إحدى عمارات منطقة البياع.

باسل يقول إن وضعه الآن أفضل بكثير من رفاقه الذين خرجوا من دار المشردين واضطروا إلى النوم في الحدائق أو تحت الجسور. لكن ما سكت عنه باسل، كشفه الباحث سليمان الذي تابع حالته منذ دخوله دار المشردين قبل عدة أعوام، فالحارس الذي يعيش باسل معه هو شخص "سيء السمعة" وقد يكون "منحرفا"، وهو ما يثير قلق سليمان من النهاية التي سيصل إليها باسل ومعه مئات المشردين الذين أغفلت السلطات عينها عنهم طوال سنوات.

بعيدا عن المشردين الـ ١٠٩ الذين يحملون وحدهم صفة مشرد وفق المؤسسات الرسمية العراقية. يبدو أن ملف المشردين أكثر قتامة كما يراه الباحث سليمان، مما تدركه المؤسسات الحكومية والمنظمات المدنية والعشائرية والدينية في العراق.

يتساءل سليمان عن المعنى الحقيقي لـ"التشرد" وهو يراقب مدن الصفيح التي انتشرت في مناطق العشوائيات الواقعة على أطراف مدينة بغداد. فالمعلومات التي أشارت إليها تقارير نشرت مؤخرا، تفيد بأن أكثر من خمسة ملايين عراقي يعيشون في بيوتات متهالكة وسط مدن الصفيح التي تغيب عنها أي خدمات صحية او تعليمية، وتخرج منها صبيحة كل يوم مجاميع من الأطفال الذين يعملون في جمع العبوات الفارغة أو التسول على مفارق الطرق.

حين عادت كاتبة التحقيق للبحث عن بائع قناني المياه المعبأة، أحمد رياض، أبلغها مشردون جدد انتشروا قرب ساحة التحرير، أنه اختفى منذ أن اعتقلت السلطات كل المشردين الذي كانوا في الساحة قبل نحو شهر، بعد انفجار عبوة ناسفة أودت بحياة أربعة مدنيين وثلاثة من عناصر الشرطة.

نماذج التحقيقات الاستقصائية العربية

آلاف الأطفال والنساء "المعلقات" ضحية سوء إدارة قسم التبليغ في المحاكم الشرعية

(فاز هذا التحقيق بجائزة شبكة الصحافة العربية اريج كأفضل تحقيق استقصائي عربي لعام ٢٠٠٩).

تحقيق: ماجدولين علان

بعد كر وفر على مدى سنتين في أروقة المحاكم الشرعية، رفعت أم سميرة الراية البيضاء وتخلت عن حضانة أطفالها للاقتران بأول رجل تقدم لخطبتها. قرار" الأم الحزينة" أعقب رحلة مريرة أمام القضاء الشرعي ودوائره على أمل نيل نفقة لا تتجاوز" ٢٠٥ دنانير تقيتها وأطفالها الأربعة.

رحلة شقاء " أم سميرة" (٣٣ عاما) لا تقل عما واجهته (شادية محمد) التي تربي ثلاثة أطفال علما أنها لم تتجاوز ٢٨ عاما. ذلك أن لجنة الخبراء المشكلة بأمر القاضي قررت صرف ٢٧

دينار نفقة لكل طفل شهريا، و١٥ دينارا بدل حضانة تحصل عليها الأم "خمسة دنانير عن كل ابن". ومع شح هذه النفقة فإن الأسرة لا تحصل عليها بشكل منتظم. شادية المطلقة منذ عام، أرسلت لطليقها اشعارا بالحبس ست مرات على مدار ستة أشهر" لتنصله "من دفع النفقة، كما تقول. مرة وحيدة تعرض للتوقيف وأجبر على دفع النفقة "لمرة واحدة فقط" ثم عاد طليقا بدون التزامات.

بموجب "قانون الأحوال الشخصية الصادر عام ١٩٧٦، تشتكي المرأة (أما مطلقة أو زوجة) للقضاء الشرعي في حال رفض الرجل الإنفاق على أسرته. تمر القضية في مرحلتين، الأولى إصدار "الحكم بالنفقة" والثانية" تنفيذ الحكم" عبر تبليغ المدعى عليه في "دوائر التنفيذ" التابعة للمحاكم الشرعية. الصعوبات تبرز خلال المرحلة الثانية إذ تواجه المرأة مشاكل ناتجة عن قصور في آليات تحصيل النفقة ومماطلة يرصدها هذا التحقيق.

نساء وأطفال يتقاسمون الألم

سميرة (١٣ عاما) "فقدت وعيها" لدى مثولها أمام القاضي في قضية رفعها والدها "ضدها" لأنها رفضت التخلي عن حضانة أمها لها والانضمام اليه. تلك الطفلة التي قام الأب بقطع النفقة عنها عقابا على اختيارها لأمها "عانت كثيرا"، بحسب ما تستذكر أمها بحسرة. وتؤكد الأم أن سميرة "تدنى تحصيلها الدراسي بشكل ملحوظ، كما أثر سلوك والدها سلبا على شخصيتها "التي باتت تؤثر الانعزالية والانطواء".

رسالة وصلت كاتبة التحقيق عن طريق ناشطة حقوقية في مجال المرأة والطفل، تجمل فيها المشتكية معاناة المرأة وأطفالها في تنفيذ حكم النفقة في أروقة المحكمة الشرعية.

تتحدث صاحبة الرسالة عن تعرض المراجعة للاستغلال على يد موظفي التبليغ، وأيضا عن ساعات طوال تقضيها في سبيل الحصول على مبلغ النفقة مقبوضا أو شيكا مجيرا قد لا يصرف في غالبية الأحيان.

معاناة (أم سميرة وابنتها، وشادية، وصاحبة الرسالة) تتماهى مع مشاكل آلاف الأمهات والأطفال يعيشون على هامش المجتمع. فهناك ٤٠٢٤ قضية نفقة متعلقة بالصغار سجلت لدى المحاكم الشرعية الأردنية عام ٢٠٠٧، و٤٩٥٧ قضية متصلة بالزوجة" يرفض قرينها الإنفاق على أسرته" بحسب التقرير الإحصائي الصادر عن دائرة قاضي القضاة.

التنفيذ القضائي "مقبرة للقضايا"

المركز الوطني لحقوق الإنسان يكشف في تقرير أصدره عام ٢٠٠٦ ملاحظات تتطابق مع ما ورد في شكاوى تلك النساء. إذ يشير التقرير إلى وجود نقص في المحضرين الذين يبلغ عددهم في عمان ٣٣ موزعون على ١٣ محكمة شرعية. التقرير الذي جاء تحت عنوان "حقوق الإنسان في اقامة العدل" يكشف انتشار "الرشوة" بين المحضرين. كذلك يورد وصفا شائعا بين المحامين بان التنفيذ القضائي "مقبرة للقضايا" مستدلا في ذلك بما يحصل فعليا من زيادة في معاناة أطراف الخصومة بسبب "بطء الإجراءات وكثرة القضايا وتدني الإنجاز"، بخاصة بالعاصمة على أبواب عدد من محاكم عمان الشرعية، وجدت "دراسة ميدانية" شملت ١٨٠ مراجعة أن ٥٠ % من العينة أكدن أن المحضر طلب مالا لقاء توصيل البلاغ، وأن ٧٢ % رأين أن عملية التنفيذ الشرعية طويلة تكتنفها "المماطلة"" وعدم التنظيم".

السيدة ربى حسن، إحدى المستطلعة آراؤهن، لم تكتف بالشكوى من "فساد" بعض المحضرين، واضطرارها لدفع خمسة دنانير "كحد أدنى" في كل مرة ترسل اخطارا لطليقها لدفع النفقة المترتبة عليه، بل ذهبت الى اتهام بعض الموظفين الإداريين بمحاولة استغلال حاجتها لإتمام معاملتها، عبر طلب" رقم هاتفها الخاص" بقصد مراودتها عن نفسها.

هذا الاتهام أيدته ١٨ % من العينة المستطلعة، إذ أكدن تعرضهن لـ"الاستغلال على يد موظفين إداريين في دوائر التنفيذ بسبب حاجتهن وعدم درايتهن بحيثيات القانون".

لدى مراجعتها بنتائج الاستطلاع، أرسلت دائرة قاضي القضاة "ردا كتابيا"، أجاب فيه قاضي القضاة الأستاذ الدكتور أحمد هليل بأن "المماطلة في الإجراءات "إن وجدت تعود في الغالب إلى عدم استكمال المراجع لشروط صحة معاملته، أو لأمر خارج عن إرادة المحكمة، كتأخير تبليغ المدعى عليه بسبب عدم تزويد الأخير لأطراف القضية بعنوانه الصحيح. رد الدائرة الذي تحدث فيه قاضي القضاة عن توخي المحكمة الشرعية "للدقة والنظام "في عملها وابتعادها عن "البيروقراطية"، جاء بعد انتظار أسبوعين.

التبليغ بين تهرب الزوج وقصور الاجراءات

المحامية والمستشارة القانونية في المعهد الدولي لتضامن النساء وداد النجيدين تؤكد من جانبها أن المماطلة تعرقل وصول النفقة إلى مستحقتها لشهور عدة. وتضيف نجيدين: "طيلة هذه المدة تظل المرأة واطفالها دون نفقة وتتفاقم المشكلة مع عدم وجود معيل".

تشاطرها في الرأي أمين عام اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة أسمى خضر. إذ تؤكد المحامية والناطقة الإعلامية السابقة باسم الحكومة أن المشتكية تضطر "لدفع مبالغ اضافية لقاء رفع دعوى جديدة (..) في كل مرة يتهرب الزوج من التزاماته".

اعترافات رجال

أحمد علي، أب لأربعة أبناء، يقر بالمماطلة "للضغط على طليقته من أجل التنازل عن حضانة ابنائه". لكنه يقول إنه "كان يجبر على دفع النفقة في حال أرسلت مذكرة جلب (حبس) بحقه". وفي إحدى المرات منع هذا الرجل الأربعيني من السفر لحين دفع النفقة.

أما محي زيدان ٣٠ عاما، فلا يتوانى عن دفع محاميه "الى استغلال أي ثغرة قانونية حتى يقلل من النفقة المستحقة عليه أو يتملص من دفعها إن أمكن". وبرغم اقتداره المالي، فإن زيدان يراهن على "شطارة المحامي من جهة، وإمكانية تضليل القضاء بوسائل مشروعة أو غير مشروعة من جهة أخرى".

مخصصات المحضرين.. شح يقود للرشوة

في لقاء بين كاتبة التحقيق ومأمور تنفيذ ومحضرين لدى محكمة في محافظة البلقاء (نمسك عن ذكر اسمائهم حفاظا على امنهم الوظيفي)، أجمع هؤلاء على وجود "فجوة" في عملية التنفيذ بسبب "صعوبة التنقل والمواصلات". فالعشرون دينارا المخصصة للمحضر بدل تنقلات، لا تكفي أسبوع عمل ينفذ فيه ثمان تبليغات بالمعدل يوميا، حسبما يؤكد محضرون، مع العلم أن هذه البدلات تخضع لزيادة سنوية قدرها دينار واحد فقط.

ما يفاقم المشكلة صعود أجور النقل إلى مستويات غير مسبوقة، إذ سجلت ارتفاعا نسبته٢٠-٣٠٪ بحسب الأرقام الرسمية.

المحضر (ع.خ) لا ينكر "تفشي ظاهرة الرشوة" بين أقرانه. إلا أنه يجد ما يبررها: "فلا يوجد لدى المحضرين وسيلة مواصلات تسهل عملهم".

(ع.خ) يؤكد أنه طلب من دائرة قاضي القضاة أن ترخص باسمها دراجة نارية (سكوتر) عرض شراءها من حسابه الخاص ليستعملها في أداء وظيفته. إلا ان طلبه قوبل بالرفض. أما زميله في العمل فطالب بإضفاء صبغة رسمية على وظيفتهم من خلال توفير "زي ووسيلة تنقل موحدة وبطاقة تعريفية" تدلل على انهم ينتمون لجهة رسمية، فلا يتعرضون للمضايقات والنظر إليهم بعين الريبة اثناء تأديتهم لمهماتهم كما يحصل حاليا.

استطلاع للرأي أجرته كاتبة التحقيق شمل "أكثر من نصف المحضرين" في عمان، أظهر أن ٢٠٪ من المستطلعة آراؤهم "يطلبون مالا" من اصحاب الدعوى لقاء عملية التبليغ.

ووجد الاستطلاع أيضا أن جميع أفراد عينة تضم ٢٠ محضرا يرون أن بدل المواصلات الممنوح لهم غير كاف لإداء وظائفهم اليومية. النسبة ذاتها أكدت أن عدم وجود سيارات مخصصة لغايات التبليغ تعوق عملهم. وكشف الاستطلاع أن ٤٠ % من المحضرين يجنحون (احيانا) للتغاضي عن بعض التبليغات نتيجة "ضعف الرقابة". فهم يبلغون "وحدهم" باستخدام

سياراتهم الخاصة او وسائل النقل العامة دون مرافقة مسؤول مباشر عليهم من المحكمة الشرعية، فيما رأى ٣٠ % من أفراد العينة أنهم "قد يتجاوبون مع إغراءات يعرضها المدعى عليه، من بينها هدايا وخدمات، من أجل عدم توصيل البلاغ إليه".

المحامي الشرعي محمود نعيم يشير الى أن المحضر قد لا يبلغ بسبب "قلة مخصصات التنقل مقارنة بحجم القضايا التي يبلغها".

بينما يقارن بين أوضاع المحضرين في الأردن وبين دول الخليج التي تخصص محاكمها الشرعية سيارات خاصة لأداء مهماتهم، يدعو نعيم دائرة قاضي القضاة إلى التبليغ عبر شركة "بريد خاصة" مقابل تعرفة محددة على غرار الآلية التي اعتمدتها وزارة العدل أخيرا.

رأي الشرع

مفتي المملكة الدكتور نوح القضاة يعد أن إقدام المحضر على طلب المال من المدعين يعد "إثما وحراما". ويرى القضاة أن ضياع حقوق المدعين ناتج عن حياد البعض عن أحكام الشريعة الإسلامية.

تأهيل المحضرين.. أين الحقيقة؟

لدى الاستفسار مرة أخرى عن موقفها حيال "انتشار رشاوى" بين أوساط المحضرين اجابت دائرة قاضي القضاة على لسان قاضي القضاة" بأنها لن تتوانى عن اتخاذ الإجراءات ضد أي موظف لم يقم بواجبه أو استغل وظيفته بطريقة غير قانونية". وأوضحت الدائرة "أن المحضرين يخضعون دوريا لدورات تدريبية".

وبالرجوع الى الأنشطة والدورات المنظمة لدى وحدة التدريب والتطوير، تبين أنها لم تتجاوز ١٧ نشاطا طيلة عام ٢٠٠٧.

مأمور تنفيذ في إحدى المحاكم الشرعية ينفى خضوعه وزملاءه المحضرين لأية دورة تأهيل طيلة مدة عمله التي ناهزت ١٥ عاما.

معاناة القضاة اليومية.. ٤٠ قضية وكاتب واحد

تقرير المركز الوطني لحقوق الإنسان الصادر عام ٢٠٠٧ كشف من جانبه وجود نقص في عدد القضاة وأعوانهم (مساعديهم الإداريين). إذ تعرض على القاضي ٤٠ قضية يوميا ويخصص له كاتب وحيد، ما يطيل فترة النظر في القضايا ويؤثر على عدالة الأحكام، بحسب التقرير ذاته.

تعاملت المحاكم الشرعية مع ٥٠ ألف قضية عام ٢٠٠٧، بحسب سجلات دائرة قاضي القضاة، علما أن عدد القضاة ٦٢ قاضيا.

القاضي السابق والمحامي الشرعي راتب الظاهر، يؤكد أن القاضي لا يستطيع مطالعة أكثر من ١٥ قضية يوميا ليتنسى له اصدار احكام تتوخى العدالة. وأية زيادة على ذلك تؤدي إلى وقوع أخطاء غير مقصودة في الأحكام.

الدكتور أحمد هليل يقر أيضا بعدم تكافؤ عدد القضاة والقضايا المعروضة عليهم. متحدثا في هذا السياق عن خطط لدعم الجهاز القضائي بكل ما يحتاج من ملاكات.

أخطاء في التبليغ

سامية الحراسيس قدمت بلاغا بتاريخ ٢٠٠٨/١١/٣، لمأمور التنفيذ في محكمة "عمان للقضايا" حتى يوفد معها محضرا لإخطار الزوج بوجوب دفع النفقة. فما كان من الأول إلا "أن دفع بالبلاغ الى السيدة لتوصله بنفسها ما استزف المزيد من وقتها وجهدها دون طائل"، كما تقول. لدى سؤال المحامي في المركز الوطني لحقوق الإنسان عيسى المرازيق حول تفسير الإجراء الأخير قضائيا أجاب بأنه "غير قانوني".

محاكم بلا خدمات

أم فاضل (٥٧ عاما) المنفصلة عن زوجها منذ ثلاث سنوات تجهد عند صعودها درج محكمة "عمان الوسطى" لقبض إعالتها الشهرية المحددة ب٤٠ دينارا. المرأة التي تعاني من مرض مزمن في المفاصل، تحار اين تريح قدميها المتعبتين أثناء انتظارها لساعات امام شباك المحاسبة. في النهاية تضطر "لإفتراش الأرض" في غياب قاعات انتظار.

المحامية المسؤولة عن قضايا المرأة والطفل في المركز الوطني لحقوق الإنسان (بثينة فريحات) تشير "إلى عدم جهوزية المرافق الصحية في معظم المحاكم الشرعية رغم ان معظم مرتاديها من النساء والأطفال وكبار السن".

جولة ميدانية في عشر محاكم من أصل ثلاث عشرة محكمة شرعية في عمان، كشفت أن ثمان منها تفتقر إلى قاعات انتظار مفصولة، كما أن المحاكم لا تحوي مصاعد. وتبين أيضا أن ثلاثا من عشر محاكم تخلو من "التدخين"، برغم منعه رسميا في الأماكن العامة.

ولاحظت كاتبة التحقيق أن محكمة "شرق عمان الشرعية" تخلو من دورات المياه، وأن دورات المياه متسخة جدا في محكمتي سحاب وعمان الوسطى، التي تخلو أيضا من قاعات انتظار.

صندوق التسليف "حل" مع وقف التنفيذ

"لم لا ينشؤون لنا بنكا خاصا نحصل منه على النفقة دون الرجوع الى المحاكم ويريحونا من التعب والانتظار"؟ سؤال طرحته خولة العلي دون ان تعلم ان منظمات حقوقية ومحامين يطالبون منذ سنوات بهكذا صندوق. اللجنة الوطنية لشؤون المرأة وضعت مسودة قانون لما يسمى "بصندوق تسليف النفقة"، في حال تعذر تنفيذ حكم النفقة بسبب تغيب المحكوم عليه أو جهل محل إقامته أو عدم وجود مال ينفذ منه الحكم أو تهربه وتحايله.

المحامية أسمى خضر، الأمين العام للجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، تبين أن الموارد المالية للصندوق ستخصص من موازنة الدولة وستعامل على انها "أموال اميرية" تعمل الدولة على جبايتها من المدعى عليه ما يفرض عليه سلطة تجبره دفع المال وعدم التهرب باعتباره مدينا للدولة.

إلا أن مسألة اقتطاع جزء من ميزانية الدولة وتخصيصه للصندوق حال دون التعاطي جديا مع المشروع، وبالتالي ظل قيد النقاش لسنوات دون نهايات، بحسب ما يرى المحامي عيسى المرازيق.

في هذا الجانب يؤكد قاضي القضاة الأستاذ الدكتور احمد هليل وجود توجه لإنشاء صندوق النفقة بالتعاون مع الجهات الرسمية، لكنه لم يحدد سقفا زمنيا أو خطوات ملموسة تتعلق به.

نفقة لا تغطي النفقات

ام أحمد الأم لأربعة ابناء تنفق ما حصلت عليه من نفقة شرعية (٢٠٠ دينار) في قضية رفعتها في المحكمة الشرعية ضد طليقها. البنود كالآتي: ١١٠ ايجار بيت، ٤٠ دينارا فواتير، و٥٠ دينارا يفترض ان تتكيف بها هي وأربعة ابناء وتغطي بها احتياجات الطعام والتعليم والعلاج واللباس والمصروف اليومي. تتحدث أم أحمد بحسرة عن شراء طليقها "لسيارة حديثة" قبل موعد جلسة تحديد النفقة بأسبوع، وكيف سمح له وضعه المادي الزواج بأخرى وتمضية "شهر عسل" في مصر.

أما رشا عادل، أم لطفل في الصف الأول الأساسي، فتحصل على ٥٠ دينارا نفقة تعليم ومعيشة لطفلها برغم أن راتب زوجها يصل الى ١٠٠٠ دينار فضلا عن عمله الخاص الذي يدر عليه اموالا إضافية.

بحسب "قانون الاحوال الشخصية"، تفرض النفقة طبقا لحال الزوج أو الأب يسرا أو عسرا وتجوز زيادتها ونقصها تبعا لحالته، على أن لا تقل عن الحد الادنى من القوت للزوجة والكفاية

للأولاد. متوسط النفقة في تقرير رسمي صدر عن (دائرة قاضي القضاة) عام ٢٠٠٧ يتراوح بين ٤٠ – ٥٠ دينار بالنسبة للزوجة و٣٠ – ٣٥ دينار بالنسبة للأولاد. هذه الأرقام يرى المحلل الاقتصادي حسني عايش" أنها دون الحد الأدنى للعيش وأن منتفعي النفقة في حال كانت هي المصدر الأوحد لدخلهم يقعون تحت خط الفقر".

عايش أشار إلى ارتفاع معدل التضخم ١٥.٥ % عام ٢٠٠٨، وتضاعف معدل دخل الفرد أربع مرات خلال العقود الثلاثة الماضية.

دراسة ميدانية شملت ١٨٠ سيدة لهن قضايا نفقة وجدت أن ٩٣ % منهن يرين أن ما يحصلن عليه "غير كاف".

المحامي والقاضي السابق راتب الظاهر سلط الضوء على ما وصفه ب"سوء فهم للفقه القانوني في تقدير النفقة". فمعظم أطراف القضية يقرنون النفقة العادلة بشرط الكفاية (الحد الأدنى للعيش) بصرف النظر عن اعسار الرجل او يسره".

قطع النفقة عن البنات.. حيف يقره القانون

لم يكن مستغربا سلوك نسرين ذات ال ١٥ عشر ربيعا، عندما سارعت كالسهم للاختباء تحت كرسي سيارة والدتها لدى مشاهدة والدها في السيارة المحاذية لها. فمشهد جلسة قطع نفقتها بسبب رفضها الانضمام لوالدها وايثارها البقاء في حضن أمها ما يزال حاضرا في ذهنها. لم تفلح محاولات الأم في ترميم صورة الوالد، لأن حفنة الدنانير التي سارع الأب لحرمان نسرين منها هي العلامة الوحيدة والأخيرة لأبوته عليها، بحسب قول الأم والمحامية إيمان الأم لثلاث فتيات وطفل جميعهم في حضانتها.

ما قام به والد نسرين لم يكن تحايلا أو تملصا من القانون. فالمادة ١٦٥ من قانون الأحوال الشخصية تنص على: "إذا تمردت الأنثى المحكوم عليها بالانضمام الى الولي عن الانضمام اليه بغير حق فلا نفقة لها عليه".

أمين عام المجلس الوطني لشؤون الاسرة الدكتورة هيفاء أبو غزالة ترى أن هذه المادة "تعاقب الأنثى في حال اختيارها والدتها للعيش معها". وتمضي أبو غزالة إلى التساؤل: "فإذا كانت امها فقيرة فمن أين لها أن تنفق عليها؟ ".

لم تكتف أبو غزالة بتأكيد عدم شرعية هذه المادة، بل تذهب إلى تناقضها مع نص المادة ٢٧ الواردة في الاتفاقية الدولية الخاصة بحقوق الطفل التي صادق عليها الأردن عام ١٩٩٠. تنص هذه المادة "أن الدول الأطراف تعترف بحق كل طفل بالعيش بمستوى ملائم لنموه البدني والعقلي والروحي والمعنوي والاجتماعي، وأن الوالدين أحدهما او كليهما او الأشخاص المسؤولين عن الطفل يتكفلون بتأمين هذه الاحتياجات وفق امكانياتهم المادية".

أم سميرة وابنتها يعانين من قطع النفقة عن الفتيات. ذلك أن نفقة ال ٢٠٠ دينار تقلصت الى ١٦٠ بعد وقف إعانة الابنة "سميرة" لرفضها ترك امها، ما دفع الأم الى إعادة الأبناء جميعهم للوالد بصرف النظر عن رغبتهم.

حاولت كاتبة التحقيق التحدث مع سميرة عقب الجلسة الخاصة بقطع نفقتها إلا أنها من فرط الاضطراب لم تقو على الكلام، مكتفية بالتساؤل" مش أنا بنت بابا ليش عمل هيك؟".

المحامي الشرعي سعدي قشطة يرى أن المشرع لم يكن منصفا في وضع هذه المادة، كما انتقد كذلك استخدام لفظة "تمرد" في المادة بحق إناث لم يتعدين مرحلة الطفولة.

قاضي القضاة الأستاذ الدكتور أحمد هليل لم ير في المادة إجحافا. فهي "وسيلة للمحافظة على حق البنت والأب في آن"، حسبما يشرح هليل، معتبرا أن للوالد "الحق بضم ابنته التي تجاوزت سن الحضانة (البلوغ)". فإن امتنعت الأنثى "دون سبب شرعي كان لا بد من ترتيب إجراء "قانوني لهذا الامتناع حتى تصان الأحكام القضائية عن العبثية.

في المقابل، يقر هليل بأن تعبير "تمرد" " غير مستساغ"، لافتا إلى أن دائرته" بصدد إعداد مشروع قانون جديد للأحوال الشخصية تستخدم فيه كلمة "امتناع" بدل من "تمرد" في المادة المتعلقة بقطع النفقة".

نماذج التحقيقات استقصائية اجنبية

فضيحة نفقات البرلمان البريطاني:

التحقيق الاستقصائي الذي اطاح بـ ١١١ برلمانيا في مجلس العموم البريطاني وستة وزراء، ورئيس مجلس العموم البريطاني، في اول استقالة على هذا الغرار منذ ٣٠٠ عام، بعد كشف الصحفية هيذر بروك لفضيحة نفقات البرلمانيين البريطانيين الذين استقطعوا من الخزينة العامة مصاريف تصليح مواسير مياه ومصابيح كهربائية وقص عشب الحدائق وكلف نقل عادية، فضلا عن شراء منازل بديلة وبيعها بعد ارتفاع اسعارها. واستطاعت الصحافية بروك من خلال هذا التحقيق، إجبار البرلمانيين البريطانيين لأول مرة منذ العام ١٦٩٥ على كشف كل نفقاتهم الشخصية الممولة من المال العام، وهو ما تسبب في تراجع شعبية حزب العمال في الانتخابات الى اسوأ نتائجها منذ العام ١٩٤٣.

إذ في عام ٢٠٠٩ حصلت صحيفة الغارديان البريطانية على قرابة نصف مليون وثيقة ذات صلة بمصروفات وإنفاق أعضاء البرلمان البريطاني خلال ٤ سنوات. كانت هذه فرصة ممتازة لمعرفة الكثير عن التجاوزات التي ربما حدثت في تلك المصروفات، ولكن العدد الكبير للوثائق قاد الصحيفة إلى فكرة الاستعانة بالقراء من أجل فحص وتدقيق تلك الوثائق، وهي الدعوة التي لباها أكثر من ٢٧ ألف قارئ للصحيفة على الإنترنت فأنجزوا تلك المهمة، وهو دعوة الناس

للمشاركة في مهمة صحفية (crowdsourcing) ما فعلته الغارديان يسمى "حشد المصادر" مثل جمع الأخبار، جمع أو تحليل البيانات، عن طريق دعوة موجهة أو مفتوحة للمشاركة في التجارب الشخصية أو المستندات وغيرها بالاستفادة من تطبيقات الويب الاجتماعي، وهي

الطريقة التي تستخدمها منذ سنوات مؤسسات إعلامية عديدة حول العالم من أجل الاستفادة من الجمهور كمصدر للمحتوى بشكل منظم، وهو ما أسفر عن الكثير من الإنجازات الصحفية. ويتم استخدام طرق وأدوات عديدة للتفاعل مع الجمهور وإشراكه مثل مجموعات فيسبوك ومواقع استطلاعات الرأي مثل سيرفي مانكي وغيره.

نماذج تحقيقات استقصائية :

١ – تحقيق صحفي استقصائي للصحفي "إحسان عبد القدوس" عام ١٩٤٩ فجر فيه فضيحة الأسلحة الفاسدة التي تم تزويد الجيش المصري بها في مواجهته مع الكيان الصهيوني في فلسطين عام ١٩٤٨ وقد عدها البعض من أسباب التئام تنظيم الضباط الأحرار، وإرهاصات التغيير في مصر عام ١٩٥٢.

٢ – استقالة الرئيس الأمريكي نيكسون من منصب الرئاسة في عام ١٩٧٤ على إثر فضيحة ووترجيت التي فجرها الصحفي الشهير "بوب وود ورد"، في جريدة "واشنطن بوست" في تحقيق استقصائي له.

٣ – التحقيقات الاستقصائية للصحفي سيمور هيرش والذي فضح فيها تفاصيل مذبحة "مايلاي" في فيتنام عام ١٩٦٩، إضافة إلى إسهامه في كشف وقائع تعذيب المسجونين العراقيين في سجن "أبو غريب".

٤– من أشهر وأهم التحقيقات الإستقصائية المعروفة ما قامت به نيللي بلي، التي إدعت المرض عام ١٨٨٧ لمدة عشرة أيام وهي مدة دخولها إلى مصحة الأمراض العقلية للنساء في نيويورك وذلك بهدف الكشف عن حالات الإساءة الحاصلة في ذاك المكان.

٥–تحقيقات الاعلامي يسري فودة المصورة من خلال برنامج سري للغاية حول الجمرة الخبيثة وتفجيرات برجي التجارة في الولايات المتحدة الأمريكية.

مراحل اعداد التحقيقات الاستقصائية وخطواته

تعد مراحل إعداد التحقيق الاستقصائي هي شبيهة بطريقة إعداد البحث العلمي، وهي تتكون من مراحل أساسية هي: لوصول الصحفي الاستقصائي إلى مبتغاه وهدفه يجب عليه أن يتتبع آلية معينة في البحث والتنقيب وهي عبارة عن عدد من الأسئلة والخطوات للوصول إلى تحقيق استقصائي ناجح، وهي:

- ما الموضوع الرئيسي والتركيز عليه ومعرفة الهدف منه.
- وضع فرضيات معينة والانطلاق منها في عملية البحث والتنقيب.
- النظر ومعرفة القيم الأساسية.
- ما الأدلة التي تختبر صحة الفرضيات.
- ما الطرق أو الآلية التي سوف يستخدمها الصحفي في الاستقصاء.
- تحليل الأدلة ودراستها.
- ما العقبات التي تحول دون نشر القضية.
- ما الطريقة المثلى لإيصال هذه المعلومات إلى الجمهور.

وهناك من وضع خطوات للباحث الاستقصائي للسير عليها إذا أراد أن ينجح في بحثه وهي:

الخطوة الأولى: الدراية الكاملة بالصحافة الاستقصائية وكيفية العمل من خلالها.

الخطوة الثانية: استغلال ما توفره المؤسسة الصحفية من إمكانيات ودعم لعدم البدء من الصفر.

الخطوة الثالثة: بناء قاعدة واسعة من المصادر.

الخطوة الرابعة: الثقافة الخاصة بموضوع التحقيق إلى جانب الثقافة العامة كصحفي.

الخطوة الخامسة: البحث عن الوثائق، فهناك دائما الكثير مما يمكن الوصول إليه.

الخطوة السادسة: تقمص دور المراقب والخروج من المكتب والملاحظة.

الخطوة السابعة: القدرة على التقييم والتقدير واتخاذ القرارات.

الخطوة الثامنة: التحقيق وجمع المعلومات والتأكد من صدقها ودقتها.

الخطوة التاسعة: ترتيب المواد التي تم جمعها وجدولتها وتنظيمها.

الخطوة العاشرة: النشر بطريقة جيدة ومتسلسلة ومناسبة للجمهور.

قواعد الصحافة الاستقصائية

تقوم الصحافة الاستقصائية على مجموعة من الأسس والقواعد، هي:

١.انتقاء الأخبار والانطلاق من خبر حقيقي قيم بعيدا عن الخداع والأكاذيب والقصص المزعومة.

٢.يتعين على الصحفي الاستقصائي أن تكون عيناه وأذناه مفتوحتين دوما، لالتقاط كل خبر وكل معلومة، ويجب عليه أن يستمع لكل ما يدور حوله، حيث إن الصحفي الاستقصائي الجيد هو من لا يدع أي قصة تفلت منه.

٣.جمع الحقائق المخفية ذات الصلة بموضوع الاستقصاء والتأكد من صحتها.

٤.ربط الحقائق بعضها ببعض، والتأكد من أنها تشكل معا أمرا ذا قيمة ومعنى.

٥.ضرورة التحقق من الوقائع والمعلومات والتأكد من صحتها، ويجب على الصحفي الاستقصائي أن يعلم أن تلقي المساعدة في الصحافة الاستقصائية غير متوقع، لذلك يجب الابتعاد عن استخدام أية واقعة إلا بعد التأكد جيدا من صحتها ودقتها.

٦.يتعين على الصحفي الاستقصائي الاعتماد على أدلة متعددة وملموسة في ذات الوقت، وألا يقتصر على جمع الحقائق، بل يجب جمع الأدلة التي تدعم هذه الحقائق وتؤكدها.

٧.يجب الحفاظ على سرية المصادر وحمايتها ما دام ذلك ممكنا.

٨.لا يجب أن يقف الصحفي الاستقصائي صامتا إذا ما تلقى تهديدا، حيث إن كثيرين من المعنيين بتقييد الصحافة الاستقصائية سيسعون لوقف الصحفي الاستقصائي عن إنجاز مهمته، وقد يتلقى في هذا الصدد تهديدات عدة، ولهذا يجب على الصحفي عدم الصمت إزاء التهديدات، ومن الضروري إبلاغ المؤسسة، وتقاسم عبء القلق معها؛ حيث سيشكل ذلك حماية إضافية، عدا عن إمكانية الاستفادة من الشاهد على التهديدات في القصة عند إنجازها.

٩.تعمل الصحافة الاستقصائية في إطار القانون، وخلافا لرجال الشرطة لا يمكن للصحفي الاستقصائي أن يستمع لمكالمات الآخرين، أو أن يسجلها دون علمهم، ولا يمكنه دخول مباني دون موافقة مالكيها أو ضد رغبتهم، ويجب أن يعمل الصحفي الاستقصائي في حدود القانون، وأن يبتعد عن استخدام الأساليب غير الأخلاقية للحصول على معلومات.

مميزات التحقيقات الاستقصائية وخواصها في الإذاعة والتلفزيون

أثر التلفزيون على الصحافة تأثيرا كبيرا، فقد دمر المجلات المصورة تدميرا كاملا واستولى على ميزانيات الإعلان فيها، وفي خطوة أخرى تمكن التلفزيون في سبعينيات القرن الماضي من وضع الصحف في موقع سيء إذ استولى على بعض إعلاناتها وجزء من جمهورها، وهي تأثيرات غطت جوانب واسعة من الحياة الاجتماعية وتمثل أخطرها في قدرة التلفزيون على خلق رأي عام متقلب وتمكن من خلق نجوم المجتمع. **إذ** أثرت الاذاعة والتلفزيون على الصحافة الاستقصائية بشكل كبير، واستحوذت على بعض الإعلانات، وعلى جزء من جمهور الصحافة، ودخلت المجلات في وضع منافسة مع الصحف، لأنها أصبحت أكثر تخصصا وعمقا وتحليلا

وتفسيرا للمواد الصحفية، إلى جانب تغير عادات الجمهور وزيادة نسبة المتعلمين، لذلك اتجهت الصحف إلى ما يعرف بصحافة العمق، بغرض إعطاء المادة الصحفية عمق في الموضوعات يتحقق من خلال التفسير والاستقصاء والتحري في عمل أشبه ما يكون بالدراسة العلمية، وهو أمر يساعد الصحف على منافسة الوسائل الأخرى مثل الإذاعة والتلفزيون.

أهمية الصورة في التحقيقات الاستقصائية التلفزيونية

١.إن الصورة في التلفزيون أخذت بعدا جديدا يزيد على الصورة الثابتة، فهي صورة حية تتكلم وتتحرك، وهذا أعطاها فعلا تأثيريا إضافيا لاسيما في التحقيقات الاستقصائية.

٢.يزداد تأثير الصورة بسبب تكوينها التقني وبلاغتها التكنولوجية، وإشباعها بالألوان الأصوات والمؤثرات، بحيث تستفز أحاسيس المشاهد البصرية والسمعية وتستحوذ عليه في التحقيقات الاستقصائية.

٣. لقد تفوق التلفزيون على كل وسائل الاتصال والإعلام الأخرى بسبب سطوة الصورة المتحركة، ولأنه يأتي في بيتك، وفي غرفة نومك، وفي جهاز الكمبيوتر الخاص بك، وجهاز الهاتف المتحرك الذي تحمله في جيبك.

٤.إن الصورة التلفزيونية المتحركة ببهائها وألوانها الزاهية جذابة ومغرية، توحي بالاسترخاء، وتمنح متعة التلقي.

٥.إن الصورة التلفزيونية بالغة التأثير، بسبب سرعتها الخاطفة، وتعاقبها الشديد، فلا يجد الذهن وقتا للتفكير والتمعن والتأمل.

٦.من أجل ذلك أصبحت الصورة الحية أكثر الوسائل الإعلامية إقناعا، وقدرة على التأثير.

كتابة التحقيقات الاستقصائية التلفزيونية (فن الكتابة للصورة)

كتابة التحقيق الصحفي

تعد كتابة التحقيق الصحفي واحدة من المحطات التي تبرز فيها كفاءة المحرر

وقدراته المهنية، فمن خلالها يتواصل مع القارئ، وتتطلب كتابة التحقيق معرفة جيدة بصياغة التقرير الإخباري، وأسلوب الحديث الصحفي، والإلمام بتقنية الربورتاج (تجميع المشاهد) لأنه سيكون بحاجة إلى استخدام كل الأجناس الصحفية في التحقيق الواحد.

ومن الضروري أثناء كتابة التحقيق، أن ينتبه الصحفي إلى أنه يخاطب شرائح وطبقات متباينة المستويات والاتجاهات والغايات، وهذا ما يفرض استخدام لغة تناسب عقول القراء على تفاوت مستوياهم، على أن تكون لغة غير مبتذلة ولا ركيكة، وبعيدة عن الالفاظ الصعبة والثقيلة

ورغم أن طبيعة الموضوع تكاد تفرض نمط الكتابة، فإن معظم دارسي الصحافة لا يتفقون على نمط حصري لشكل التحقيق، لكن الغالب الأعم هو اعتماد قوالب فنية تقوم على أساس البناء الفني للهرم المعتدل، بحيث ينبني الشكل أو القالب الفني للتحقيق على مقدمة، وجسم، وخاتمة.

ويمكن اعتماد شكل الهرم المعتدل الصحفي من عرض القضية أو المشكلة أو الظاهرة التي يتناولها التحقيق بشكل موضوعي، من خلال:

-مقدمة تؤطر الموضوع وتثير اهتمام القراء.

-جسم يشكل مختلف جوانب وزوايا موضوع التحقيق.

-خاتمة تشكل خلاصة لانطباعات الصحفي واستنتاجاته أو الحلول التي يراها.

كتابة التحقيق التلفزيوني

وهو البرنامج الذي يعرض الموضوعات بأسلوب يتسم بالعمق، استنادا على التحليل الواقعي، ولقاء الأشخاص أصحاب العلاقة، والمعايشة الحقيقية، في المكان والزمان والظروف والأشياء ذات الدلالة.

وهو ثلاثة أنواع أساسية:

الأول: التقرير الإخباري: وهو يستلزم الحيوية والسرعة والعرض المختصر

الثاني: تحقيق الحدث: وهو التحقيق الذي يبحث عما وراء الأحداث الآنية، ويوضح الخلفيات، والعلاقات الكامنة، والأسباب غير الظاهرة، وهو مثل التحقيق الصحفي الذي يركز على إجابة سؤال (لماذا؟) ولا يكتفي بإجابة أسئلة الخبر الصحفي (من؟)، (متى؟)، (ماذا؟)، (أين؟).

الثالث: تحقيق المعالم: وهو لا يستلزم أن يكون هناك حدث يبني عليه البرنامج، وهو يشمل أنواع متعددة، مثل تحقيق المشكلات، تحقيق الإنجازات، تحقيق الشخصية، تحقيق المكان، تحقيق، الاستفتاء، التحقيق التاريخي.

وبرامج التحقيق التلفزيوني أو ما تسمى (بالبرامج الوثائقية) أو (الصحافة الاستقصائية) هي أعلى البرامج التلفزيونية مهنية وحرفية، وأكثرها تكلفة، وأعمقها تأثيرا.

(كتابة النص وفقا) ويعمد بعض المراسلين العاملين في محطات عالمية إلى توليف الصور للصور وعلى ضوء مضمونها ومدتها. والكتابة للصورة تعني أول ما تعنيه هيمنة الصورة على الكلمة وتبعية الكلمة للصورة.

خطوات ومراحل التحقيق الاستقصائي التلفزيوني

لا شك في أن خطوات ومراحل تخطيط التحقيقات الاستقصائية وتنفيذها، تكاد تكون واحدة في كل الوسائل الإعلامية، الا أن جوهر الاختلافات السائدة بين هذه الوسائل، نتيجة لطبيعتها الخاصة ونمطها، قد تفرض في المقابل ثمة اختلافات في بعض مراحل وخطوات تخطيط التحقيقات الاستقصائية وتنفيذها، وكما يأتي:

يتكون التحقيق الاستقصائي التلفزيوني من:

ا.١**الفكرة:** هي المحرك لعمل أي تحقيق استقصائي، ممكن أن تكون فكرة يتم تكليف المراسل بها من قبل إدارة القناة مثلا أو تكون فكرة بادر بها أحد الأشخاص للمراسل ليتبناها، أو تكون

فكرة نابعة من المراسل ذاته، وفي كل الأحوال لابد أن تكون الفكرة مهما كان مصدرها، هي فكرة يهتم بها المراسل ويجد لها صدى داخليا يجعله شغوفا بها، فالتحقيق الاستقصائي على عكس التقرير الاخباري لا بد أن يشعر المراسل بانتماء شخصي له حتى من مثابرة في البحث لمدة تصل في بعض الأحيان إلى سنوات، حتى يخرج التحقيق إلى النور.

٢.البحث المبدئي: بعد الحصول على فكرة ما يكون المطلوب البحث المبدئي لتحديد ما هو متاح من معلومات حول الفكرة، وتعد هذه المرحلة من المراحل المفصلية، ففي كثير من الأحيان يؤدي هذا البحث المبدئي إلى نسف الفكرة برمتها، أو تحويرها، أو بلورتها بشكل أفضل.

٣. تحديد الفرضية او التساؤل: بعد البحث المبدئي وتحديد الفكرة بشكل نهائي، يصبح لدى المراسل القدرة على بناء فرضية أو افتراض معين يريد إثباته، أو يكون لديه تساؤل يريد الإجابة عليه.

٤.تحديد المصادر: عندما نحدد الأسئلة التي ستكون محور التحقيق الاستقصائي، فسنستطيع أن نحدد المصادر التي سنستعين بها للإجابة على تلك الأسئلة. فمثلا إذا كانت الأسئلة الرئيسة موجودة، يكون تحديد المصدر بناء على من يملك الإجابة أو من هو في موقع يجعله الأنسب للرد على الأسئلة.

٥.اختيار أساليب التقصي الأخرى: إضافة إلى اللقاءات المختلفة مع المصادر آخر من أساليب التقصي التي عادة ما نلجأ إليها في التحقيقات الاستقصائية، تختلف باختلاف الموضوع محل الاستقصاء. أحد أهم تلك الأساليب هو الحصول على وثائق ذات الصلة بموضوع التحقيق، وكثيرا ما تكون إما وثائق سرية أو وثائق منشورة ولكن لم ينتبه إليها أحد من قبل أو لم توضع في السياق الذي يجعلها وثيقة هامة. قد يلجأ المراسل أيضا إلى عمل تجربة ما لإثبات فرضية ما.

وهنا نذكر مثال، في تحقيق استقصائي أنجزه المراسل «أحمد شمسي» عن (شركات الأمن الخاصة في مصر) وعرض في برنامج أول الخيط على شاشة «أون. تي. في.» في ٢٠١٤. وكانت الفرضية التي انطلق منها المراسل هي غياب المعايير اللازمة لتعيين أفراد أمن

في تلك الشركات وغياب أي رقابة حقيقية على عمل تلك الشركات مما يؤدي إلى أمن زائف يشتريه المواطن مقابل مبالغ طائلة. وقد قام المراسل لإثبات تلك الفرضية بتجربة شخصية حيث تقدم لشغل وظيفة رجل أمن في إحدى شركات الأمن الخاصة في مصر، وبالفعل تم تعيينه في نفس اليوم دون تدريب أو تحر عن هويته أو التأكد من سجله لدى الشرطة. وهكذا أثبت بالدليل العملي والصورة والتجربة الشخصية فرضية التحقيق.

٦. **تحليل وتنظيم المادة:** بعد البحث وجمع المعلومات وتحديد المصادر المختلفة وتحديد زاوية التناول، وتحديد أساليب التقصي التي سيتم استخدامها في التحقيق، يكون علينا تنظيم المادة، أي استبعاد ما ليس إليه حاجة، وتحليل ما هو مهم من مادة لدينا، وتحديد ما ينقصنا وفرص الحصول عليه.

٧. **كتابة السكريبت:** يوجد خلاف بين المراسلين حول ترتيب كتابة السكريبت التصوير، فالبعض يصر على أن يتم التصوير قبل الشروع في الكتابة، بينما يصر فريق آخر، على أن يكون هناك مسودة نص والسكريبت قبل الشروع في تصوير، وهذا الترتيب من خلال التجربة العملية، يوفر الكثير من الجهد والوقت، ولكن هذا لا يعني أنه إذا جد جديد وقت التصوير لا يتم تعديل النص ليواكب هذا التعديل، ولهذا نعتبر أن السكريبت في مرحلة ما قبل التصوير هو مسودة سكريبت قابل للتعديل بعد التصوير وحتى بعد المونتاج.

٨. **التصوير:** يتم تنظيم التصوير وفقا للسكريبت ويبدأ بعد ترتيب دقيق بين المراسل والمصور حتى تخرج الصورة بالشكل المتصور في السكريبت. ومن المفيد جدا عمل زيارات ميدانية إلى أماكن التصوير قبل يوم التصوير كلما امكن هذا. أما تصوير اللقاءات فيجب فيه أيضا مراعاة طبيعة التحقيق وطبيعة عمل الضيف، وغالبا ما يكون الاختيار الأفضل هو تصوير اللقاء في محيط الضيف الطبيعي (الطبيب في عيادته مثلا).

وكثيرا ما نلجأ في التحقيقات الاستقصائية إلى ما يسمى بإعادة التمثيل، وهو عبارة عن تصوير لمشاهد تمثيلية تروي لنا مشاهد لا نستطيع تصويرها فعليا فعلى سبيل المثال مشاهد التعذيب في السجون وجرائم قتل أو سرقة أو

غيرها، وتحتاج هذه المشاهد إلى ترتيبات جيدة لتصويرها. وغالبا ما يكون المراسل جزءا رئيسيا في التحقيق الاستقصائي، وهذا يعطي انطباعا بتفاعل للمراسل مع التحقيق، فمثلا نرى المراسل وهو يحاور ضيوفه، وهو يزور أماكن ذات مغزى مهم، وممكن أيضا وهو يقوم بتجربة شخصية مثل «أحمد شمسي» المراسل الذي قام بتصوير نفسه كفرد امن.

٩. **مراجعة الصور ومراجعة السكريبت:** في هذه المرحلة تكون الصورة أكثر وضوحا، فالمراسل بعد التصوير تكون لديه كل عناصر التحقيق، ويكون عليه التأكد من أنه لا يوجد جديد يحتم عليه تعديل السكريبت، فعلينا إن نعتبر أن السكريبت هو مبدئي قبل التصوير حتى وإن كان مفصلا وفي المقابل على المراسل التأكد من أن كل الصور واللقاءات المضمنة في السكريبت قد تم تصويرها بالفعل.

١٠. **المونتاج:** المرحلة الأخيرة، وهي وضع كل القطع في أماكنها. ويراعى خلال مرحلة المونتاج الالتزام بالسكريبت، فمثلا اذا كان هناك استخدام لمؤثرات ما مثل أن تكون الصورة ابيض واسود، أو أن تكون الصورة بسرعة بطيئة أو سريعة ومن المهم جدا عند استخدام الموسيقى أن تكون مناسبة للمشهد وللتحقيق بشكل عام، وعدم الإفراط دون دواعي منطقية لمؤثرات المونتاج المختلفة، أو للموسيقى على حساب الصوت الطبيعي للصورة (صوت شارع، مشادة... إلخ)، وبعد الانتهاء من المونتاج يتم مشاهدة التحقيق لمراجعة الشكل النهائي، وفي بعض الأحيان يشعر المراسل بأن الفيلم لا يعطي تمام الانطباع الذي توقعه عندما كتب السكريبت، وهنا ربما تكون المشكلة هي مشاهد طويلة، أو لقاءات مملة، أو وتيرة عامة للتحقيق تحتاج إلى تعديل، وعندما يستقر المراسل على المونتاج النهائي يكون التحقيق الاستقصائي التلفزيوني جاهزا للعرض.

كتابة القصة الاستقصائية التلفزيونية:

تمر عملية كتابة التحقيقات الاستقصائية التلفزيونية بمجموعة من المراحل والخطوات المهمة التي تؤدي في النهاية الى خروج هذه التحقيقات الى النور بشكل أكثر مهنية واحترافية، وفيما

يلي سوف نتطرق إلى بعض الجوانب والمعايير المتعلقة بكتابة هذه النوعية من التحقيقات وطريقة عرضها:

-جمع المعلومات من مصادرها المختلفة.

-معالجة المعلومات (تصنيفها وتوثيقها).

-التفسير والتحليل المتعمق لكل البيانات والمعلومات التي تم الحصول عليها.

-الشرح من خلال ربط الأحداث والقضايا بسياقها والعوامل التي أدت إليها.

معالجة المعلومات:

-التحليل الكمي.

-التفسير.

تنظيم الكتابة:

-سجل يومياتك.

-ابن الملف الرئيسي داخله ملفات فرعية سجل تفاصيل كل مقابلة ربما تحتاجها في التحقيق.

ابدأ الكتابة من المراحل الأولى من العمل:

-تساعدك على اكتشاف الثغرات.

-تساعدك على تركيز مسار محبك كل عمل أنجزه سريعا حتى لا تنس تفاصيله.

-إنس كلمة «يقال» لا يوجد مبني للمجهول في التحقيق الاستقصائي.

أخطاء يجب تجنبها:

-عدم التوثيق والاعتماد على الذاكرة.

-الاعتماد على الافتراضات (سمعت – لاحظت...).

-الاعتماد على المعلومات من مصدر ثان.

-لا ترو القصة، اعرضها كما هي.

-أنسن القصة (اعطها أبعادا إنسانية).

-ابدأ البحث عن السيناريوهات الإنسانية.

:من أفضل طرق السرد في التلفزيون

المشهد ينتقل من مشهد إلى مشهد وكل مشهد مدته من دقيقة ونصف ١:٣٠ إلى دقيقتين

-الانتقال من مشهد إلى آخر.

-الانتقال من مكان إلى آخر.

السرد التلفزيوني:

-إذا أوقفنا الصوت وشاهدنا الصورة فهمنا القصة.

-حدد الحالات الإنسانية.

-توقيت المقابلة مهم.

للتأكد من المصداقية اسأل اكثر من مرة واكثر من مصدر.

نقاط الضعف في التحقيق:

-معلومات ناقصة.

-مصادر غير موجودة.

-معلومات غير متكاملة (أعط للمتسبب في الحدث فرصة للرد).

-لا بد من توصيف الأرقام بدقة.

-توضيح أهمية التحقيق للجمهور، ولا بد من تحديد الموضوع بشكل جيد.

أثر التحقيقات الاستقصائية في تدعيم المسار الديمقراطي

تعد علاقة الصحافة الاستقصائية بتعزيز الديمقراطية ودورها في دعم نسق الحكم الديمقراطي وحماية مؤسساته قضية إشكالية، إذ تثير أسئلة كثيرة ومركبة بشأن حدود تأثير هذا النموذج الصحفي في محيطه السياسي والاجتماعي وخلق بيئة سياسية متحررة، والمساهمة في إنتاج الديمقراطية، أم أن العمل الاستقصائي نفسه يحتاج إلى بيئة ديمقراطية تعزز نموذجه المعرفي كي يؤدي دوره الرقابي في المجتمع، كما أن السؤال عن حدود العلاقة التفاعلية وأشكالها بين الصحافة الاستقصائية والديمقراطية يظل مشروعا أيضا. وفي هذا السياق، يرى الباحث وأستاذ

تاريخ سوسولوجيا الإعلام، مايكل شودسون أن الصحافة عموما لا تنتج بالضرورة الديمقراطية، إذ لا توجد الديمقراطية أصلا، لكنها تقدم خدمات مختلفة تساعد في توطيد أو حماية حكومة تمثيلية وقد حددت الدراسات التي تناولت هذه العلاقة وظائف متعددة للصحافة في المجتمع الديمقراطي تشمل وظيفة المراقبة التي تعد امتدادا لمفهوم السلطة الرابعة، ثم هناك وظيفة الحراسة، حيث تقوم الصحافة بحراسة المؤسسات النافذة في المجتمع وتتابع العناصر الطفيلية التي تدخل إليه وتعكر صفو ونقاء العلاقة القائمة، وثمة أيضا وظيفة المرشد التي تمد المواطنين بالمعلومات عن السياسات وصانع القرار السياسي لاتخاذ قراراتهم وتقييم المسؤولين، ثم هناك وظيفة الأليف أو الناقل، ووظيفة القائد؛ حيث تقوم الصحافة بوضع الأجندة للقضايا المطروحة في الساحة السياسية نظرا لأهميتها في سياق الشأن العام.

وتقدم الأبحاث والدراسات التي تناولت دور الصحافة الاستقصائية في التجارب الديمقراطية الناشئة مقتربا مهما يساعد في فهم خصوصية نموذج العمل الاستقصائي وتأثيره في محيطه السياسي والاجتماعي ونسق العمل الديمقراطي عموما. ففي التجارب الديمقراطية الجديدة التي ظهرت في أميركا اللاتينية، خلال التسعينات من القرن الماضي، برزت أهمية العمل الاستقصائي في فضح الفساد وانتهاكات حقوق الإنسان والسلوكيات غير السليمة، وهو ما أسهم في تعزيز ثقافة المحاسبة في الحكم ودعم الديمقراطيات الوليدة في القارة؛ حيث تمكنت الصحافة من كشف الفساد في هرم السلطة وساهمت في سقوط بعض الحكومات. كما أن إزاحة أربعة رؤساء عن السلطة (الرئيس البرازيلي فرناندو دي كولور ميلو عام ١٩٩٢، والرئيس الفنزويلي كارلوس أندريس برفيز عام ١٩٩٣، والرئيس الإكوادوري عبد الله بوكرام عام ١٩٩٧، ورئيس البيرو ألبرتو فوجيموري عام ٢٠٠٠) يرجع إلى حد كبير لدور الصحافة الاستقصائية التي كشفت تورط هؤلاء الرؤساء في صفقات تفوح منها رائحة الفساد. وفي جنوب شرق آسيا التي شهدت تجارب ديمقراطية ناشئة أدت الصحافة الاستقصائية إلى توجيه اتهامات للرئيس الفلبيني، جوزيف استرادا، عام ٢٠٠٠، أثارت غضب الرأي العام ضد سلوكياته، مما دفع إلى

خلعه من السلطة في انتفاضة شعبية بشوارع مانيلا في يناير/كانون الثاني ٢٠٠١. وكشفت الصحافة الاستقصائية أيضا الأعمال التجارية الغامضة لرئيس الوزراء التايلاندي، تاكسين شيناواترا، وفي إندونيسيا أدى العمل الصحفي الاستقصائي إلى الكشف عن السلوكيات غير السليمة في دوائر السلطة تسببت في تقديم اتهامات ضد كبار المسؤولين عام ٢٠٠١.

المعايير المهنية والأخلاقية للصحفي الاستقصائي

هناك بعض المعايير المهمة على الصحفي الاستقصائي العمل بها منها:

- توثيق المعلومات.
- مراعاة الدقة.
- الوضوح مع احترام خصوصيات حياة المواطنين.
- احترام الأديان والعقائد.
- عدم إثارة النعرات العنصرية والكراهية.
- تجنب نشر الصور الفاضحة والمفردات المبتذلة.
- كذلك فصل الرأي عن الخبر.
- توفير حق الرد.
- الحفاظ على مصادر المعلومات.

علاقة التحقيقات الاستقصائية بمناهج البحث العلمي

أولا: استخدام أسلوب البحث العلمي في الصحافة الاستقصائية

نظرا لظهور وسائل إعلام جديدة، تنبه الصحفيون إلى مدى المنافسة التي أوجدتها تلك الوسائل، فأخذوا يبحثون عن طرق لكي يظل التحقيق الصحفي واضحا ومتجردا من أحكامه المسبقة غير المنطقية في رصد الأخبار وفهمها وتقديمها، وكانت الطريقة التي كان يمارس من خلالها الصحفيون مهماتهم تقوم على صحفيين شهود بالصدفة غير مدربين، ومن هنا جاءت الحاجة إلى أهمية اكتساب الصحفيين الروح العلمية التي تشير إلى الوحدة في الطريقة، والوحدة في التجربة المنظمة.

ثانيا: الصحافة الاستقصائية ومناهج البحث:

تم تقسيم الاستفادة الصحفية من مناهج البحث في العلوم الاجتماعية إلى مستويين:

-المستوى الأول: الاستفادة من الخطوات المنهجية للبحث العلمي في التصدي لموضوع معين، وهي عبارة عن مجموعة من المراحل التي تتميز بالتسلسل والتتابع من ناحية وبالتداخل والترابط من ناحية أخرى، وتتضمن الإحساس بالمشكلة، ودراسة المشكلة، وفرض الفروض، ووضع مجموعة من التساؤلات، وتحديد نوع البحث، وتحديد طرق جمع البيانات وتصميمها، والمعالجة الإحصائية للمشكلة، وجمع البيانات وفقا للطرق التي تم تصميمها لهذه العملية، والمعالجة الإحصائية للبيانات التي تم جمعها، واستخدام النتائج المحددة التي انتهت إليها الدراسة، والتعميم، والتنبؤ.

-المستوى الثاني: الاستفادة من أهم سمات المنهج العلمي في جمع المادة، أو البيانات الصحفية، وتصنيفها وتحليلها والوصول إلى خلاصات من أهمها: (التكميم والقياس، الثبات والصدق في القياس، النظرية، فرض الفروض واختبارها، الاستنتاج السببي).

وبناء على ما سبق نلاحظ أن الصحافة لها بحوثها وأن الصحفي يستخدم مناهج البحث وأدوات البحث العلمي في خطواته العملية، فلا يستطيع كاتب صحفي أن يخرج للقراء تحقيقا، إلا إذا حدد منذ البداية فكرته والمشكلة التي سوف يناقشها، وفرض الفروض ووضع تساؤلات ليجيب عليها في تقريره، وأخذ يجمع المعلومات حول هذه الفكرة، ثم صنفها، ثم تتبع نتائجها ومسبباتها ودرس العلاقة بين المعلومات والترابط بينها، ومن ثم خلص إلى معلومات دقيقة غير قابلة للشك، وقابلة للتأكيد واختبار المصداقية والثبات لها، ثم وضعها في قالب صحفي مناسب ليعرضها للجمهور، فالصحفي لا يحضر ورقة وقلم ويعمل خطة منهجية للتحقيق المراد عمله، ولكنه يعمل ذلك في ذهنه وفكره وفي جميع خطوات مراحل اعداد هذا التحقيق.

فالصحافة الاستقصائية مثل أي شكل آخر من أشكال العمل الصحفي تتطلب البحث، ولكنها تختلف عنه بأنها تحتاج إلى الدخول في العمق والبحث في قضية تهم الجمهور وتكون على قدر كبير من الأهمية، إلى جانب أنها قد تستغرق وقت طويل في جمع المعلومات وجهد كبير في استغلالها.

العوامل التي دفعت إلى استخدام أسلوب البحث العلمي في الصحافة الاستقصائية

تشبه طريقة معالجة الصحافة الاستقصائية وخاصة التحقيق الصحفي الاستقصائي الذي يعتبر أكثر الأشكال الصحفية الاستقصائية استخداما معالجة التحقيق الاجتماعي " البحث"، حيث إن التحقيق الصحفي الاستقصائي يتخذ من البحث العلمي منهاجا في التفكير، ويسير وفق طرق صحفية في التعبير، لكنه يأخذ الطابع البحثي من حيث البحث المستمر للتعرف على المشكلات والقضايا المطروحة في المجتمع، وفي تكوين الفروض والحلول المختلفة، وفي الحصول على البيانات وتصنيفها وتبويبها واستخلاص النتائج على أن يتم في النهاية تحرير هذه النتائج تحريرا صحفيا.

في ضوء ذلك يمكن الوقوف على العوامل التي دفعت باتجاه الدعوة إلى استخدام أسلوب البحث العلمي في الصحافة الاستقصائية وخاصة التحقيق الصحفي الاستقصائي، وهي:

أ. منافسة وسائل الاتصال الإلكترونية والمطبوعة للصحف:

أثر التلفزيون على الصحافة تأثيرا كبيرا، واستحوذ على بعض الإعلانات، وعلى جزء من جمهور الصحافة، ودخلت المجلات في وضع منافسة مع الصحف، لأنها أصبحت أكثر تخصصا وعمقا وتحليلا وتفسيرا للمواد الصحفية، إلى جانب تغير عادات الجمهور وزيادة نسبة المتعلمين، لذلك اتجهت الصحف إلى ما يعرف بصحافة العمق، بغرض إعطاء المادة الصحفية عمق في الموضوعات يتحقق من خلال التفسير والاستقصاء والتحري في عمل أشبه ما يكون بالدراسة العلمية، وهو أمر يساعد الصحف على منافسة الوسائل الأخرى مثل التلفزيون.

ب. **الأخطاء والمعالجات الصحفية اليومية:**

يقع الصحفيون في أخطاء ومعالجات صحفية تشير إلى أهمية دراسة مناهج البحث العلمي، وهي تتضح في الأخطاء والمعالجات الصحفية الآتية:

١. **التعميم:** يتضح من خلال قيام المحرر بتعميم أن ما حدث في مكان ما أو واقعة معينة يمثل كل الاتجاهات، في الوقت الذي تكون فيه العينة التي تم تعميمها تمثل تجربة ذاتية لا يجوز تعميمها.

٢. **إساءة استخدام كلمة عشوائية:** تتضح من قيام بعض الصحف بعمل استقصاءات عن ردود فعل بعض الجماهير تجاه حدث معين، ثم إعلان النتائج على أنها عملية مسح للجمهور من خلال عينة عشوائية، ويرجع ذلك إلى عدم فهم بعض المحررين الصحفيين أن كلمة عشوائية تحمل معنى علمي.

٣. **إجراء استقصاءات رجل الشارع:** يتم اختيار عينة على أساس غير علمي، بحيث تكون غير ممثلة، وتوجه لها أسئلة حول بعض الموضوعات، ثم تنشر في شكل موضوع صحفي، لا يزود الجمهور بمعلومات كمية، ولا يذكر فيه الصحفي عدد الناس الذين قابلهم، وقد يذكر حجم العينة ونسبة الموافقة أو عدمها، ولكنها لا تكون ممثلة علميا.

٤. **الوصول إلى استنتاجات سببية غير صحيحة:** تصل الصحف خاصة في الموضوعات التفسيرية والاستقصائية إلى استنتاجات لأحكام وبيانات بدون أي سندات علمية صحيحة، وتعتمد في ذلك على ملاحظات بعض الأشخاص، أو من خلال المقارنة بموقف سابق، أو لإقناع رئيس التحرير أو المحرر بهذا السبب.

٥. **الافتراض السببي:** يفترض المحرر الصحفي أنه بسبب أن شيئا ما يسبق الحدث، فإن هذا الشيء هو سبب الحدث، وبالتالي يفسر الحدث بالمتغير الذي سبقه مع إهمال المتغيرات الأخرى.

يتبين مما سبق أن الدعوة للاستفادة من البحث العلمي كطريقة منهجية جاءت بسبب الحاجة إلى طريقة علمية سليمة لجمع البيانات والمعلومات، وهي ما يتيحها الإلمام الجيد بأدوات البحث العلمي، والقدرة على توظيفها لصالح الصحافة الاستقصائية وهذا ما ينعكس على الأشكال الصحفية الاستقصائية، وفي مقدمتها التحقيق الصحفي الاستقصائي.

أن الصحفي يتشارك مع الباحث العلمي في بعض الخصائص دون أن يعلم ذلك وهذه الخطوات هي:

-**التشكيك:** وهو يعني أن الصحفي يخضع أي شيء للملاحظة للتأكد منه.

-**المطابقة:** حيث أن الصحفي يوثق بحثه عن الحقيقة بالمعلومات والوثائق، بحيث إذا تتبع المحققون والعلماء الخطوات فإنهم يتوصلون إلى نفس النتائج.

-**غريزة التفعيل:** وهو يعني نظرة الصحفي على الأشياء من باب أنها حالة للدراسة يمكن ملاحظتها والتحقيق فيها.

-**التحقق:** وتعني إمكانية التأكد من تحقق هذا الحكم أو الظاهرة على موضوع الدراسة وإمكانية الوصول إلى أرقام نسبية.

-**البساطة:** وهو يعني اختيار الصحفي لأبسط الطرق وأيسرها للوصول إلى الحقائق والحلول للمشاكل والظواهر التي يقوم بمناقشتها.

اختيار العينات في الصحافة الاستقصائية

تتخذ الصحافة الاستقصائية من البحث العلمي منهجا في التفكير، ويعني الطابع البحثي للصحافة الاستقصائية عمليات مستمرة في التعرف على المشكلات والقضايا المطروحة في المجتمع، وفي تكوين الفروض والحلول المختلفة، وفي الحصول على البيانات وتصنيفها وتبويبها واختيار العينات واستخلاص النتائج، وتحريرها صحفيا، وهو ما يشير إلى أن المكلفين بإعداد المواد الصحفية الاستقصائية مثل التحقيقات الاستقصائية يجب أن يكونوا قادرين على التخطيط. ويمكن الوقوف على الخطوات المنهجية للبحث العلمي التي تستفيد منها الصحافة الاستقصائية في اختيار العينات على النحو الآتي:

١.الإحساس بالمشكلة: يتم من خلال الملاحظة المتعمقة، والتجربة وكثرة الاطلاع، بغرض التعرف على وجهات النظر المختلفة، والنظرة الناقدة لها.

٢. دراسة المشكلة وتحليلها وصياغتها.

٣. فرض الفروض أو وضع مجموعة من التساؤلات التي يسعى البحث على الإجابة عنها.

٤. تحديد طرق جمع البيانات وتصميمها.

٥. المعالجة الإحصائية للمشكلة، وتتحقق من خلال تفسير وعرض المشكلة في شكل احصائي يسهل معه اختيار العينات، وتفسير نتائجها للوصول إلى الاستنتاج العلمي السليم.

٦. جمع البيانات وفقا للطرق التي تم تصميمها لهذه العملية.

٧. المعالجة الإحصائية للبيانات التي تم جمعها.

٨. استخدام النتائج المحددة التي انتهت إليها الدراسة والتفسير المنطقي لها؛ لاختبار صحة الفروض، أو للإجابة على التساؤلات التي طرحها البحث.

٩. تعميم النتائج التي تم التوصل إليها من دراسته الخاصة على المجتمع الأصلي.

١٠. التنبؤ: ويعني استخدام الفروض والنتائج التي ثبت صحتها للتنبؤ بأحداث معينة في مواقف جديدة، بحيث يساعد ذلك على مواجهة المشكلات الجديدة قبل حدوثها.